من صور التنكير
الواجب عند النحويين

(عرض ومناقشة)

إعداد الدكتور/ البسيونى عطية عبد الكريم
مدرس اللغويات ـ كلية اللغة العربية بأسيوط

من صـــور التنكير الواجب عند النحويين
(عرض ومناقشـــة)

تقـــــدمة

نحمد الله تبارك وتعالى ، ونصلى ونسلم على سيدنا محـــمد وآله ، وبعـــد :

فانه لاريب أن التعريف والتنكير تتعلق بهما كثـــير من الأحـــكام النحوية فى اللغة العربية ، فقد استعملَ العربى التنكير فى باب ما ، ثم استعملَ نقيضَه فى باب آخر ، وقد خص بعض الأبواب أو المواضـــع بالتنكير ، واختص بعضها الآخـــر بالتعريف على وفق ما تقتضيه حكمة لغتـــه ، وصحيح أقيسته .

وقد استطاع النحويون فى ضوء هـــذا الاســـتعمالَ العربى أن يشيروا الى ضوابط عامة فى قضية التعريف والتنكير فى اللغة . بعض هـــذه الضوابط جاء على ســـبيل الوجوب ، وجاء بعضها على ســـبيلِ الجواز لذا تسمعهم يقولون :

١ ـ نعت النكرة لا يكون الا نكرة(١) .

٢ ـ « لا » النافية للجنس تختص بالنكرات(٢) .

---

(١) ينظر : الكتاب لسيبويه ٢/٢٣٩ (هارون) .
(٢) ينظر : الكتاب لسيبويه ٢/٢٨٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٥ .

٣ ـ « لا » العاملة عمل « ليس » لا تعمل الا فى نكرة(٣) .

٤ ـ لا ندبة فى النكرات ، ولا ترخيم(٤) .

٥ ـ المصدر الواقع حالا لابد من تنكيره مثلها(٥) .

٦ ـ حتى الحال أن تكون نكرة(٦) .

٧ ـ التمييز لا يكون الا نكرة(٧) .

٨ ـ لا تزاد « من » الا مع النكرة(٨) .

٩ ـ أفعل من لا يثنى ولا يجمع ولا يكون الا نكرة(٩) .

١٠ ـ النكرات لا تؤكد تأكيدا معنويا(١٠) .

---

(٣) ينظر : الكتاب لسيبويه ٢/٢٩٦ ، وشرح المفصل ١/١٠٩ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢/٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٥٥ ، وشرح المفصل ٣/١٤ .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢/٥٩ .

(٦) ينظر : الكتاب لسيبويه ١/٣٧٧ ، ٢/٥٢ ، ١١٢ ، ١١٤ ، وشرح المفصل ٢/٦٢ .

(٧) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٠ وشرح عيون الاعراب للمجاشعى ١٥٢ .

(٨) ينظر : شرح المفصل ٢/٩٠ ، ومغنى اللبيب ١/٣٢٢ .

(٩) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧ .

(١٠) ينظر : الكتاب ٢/٣٨٦ ، وشرح المفصل ٣/٤٤ ، وينظر الانصاف ٢/٨٣٢ .

١١ ـ لا يوصف بالجمل الا النكرات(١٢) .

١٢ ـ الأصل فى الأسماء أن تكون نكرة(١٢) .

١٣ ـ لا يقع عطف البيان فى النكرات(١٣) .

١٤ ـ ما نون من أسماء الأفعال والأصوات فهو نكرة(١٤) .

١٥ ـ « كم » نكرة ولا تجر الا النكرة(١٥) .

١٦ ـ لا تركيب فى النكرات الا على سبيل الشذوذ(١٦) .

١٧ ـ غيره نكرة فلا يوصف بها المعرفة(١٧) .

١٨ ـ الظروف المبهمة من قبيل النكرة لشيوعها(١٨) .

١٩ ـ النعت أصله فى النكرة(١٩) .

---

(١١) ينظر : شرح المفصل ٣/٥٢ .

(١٢) ينظر : الكتاب ١/٥٤ ، ٥٥ وشرح المفصل ٤/١٠٣ ، والتصريح ١/٩١ .

(١٣) ينظر : شرح المفصل ٣/٧٢ ، وينظر مغنى اللبيب ٢/١٠٧

(١٤) ينظر : الكتاب ٣/٢٢٣ ، والتصريح ٢/٢٠٠ ، وشرح المفصل ٩/٧٠ ، ٧١ .

(١٥) ينظر : الكتاب ٢/٢٧٤ .

(١٦) ينظر : الارتشاف لأبى حيان ١/٤٥٩ .

(١٧) ينظر : الكتاب ١/٤٣٠ ، ٤٣١ .

(١٨) ينظر : شرح الألفية للأشمونى ١/٣٧٩ .

(١٩) ينظر : شرح عيون الاعراب للمجاشعى ٢٢٣ .

٢٥ ـ الصفة اسم الفاعل أو المفعول لا تكسبه تعريفا(٢٠) .

٢٦ ـ التي ويصح السلامة من الأعلام نكرات ما لم تدخل عليها « أل »(٢١) .

٢٧ ـ « غير » ملازمة للتنكير(٢٢) .

٢٨ ـ « شبه » بمعنى « غير » لا تخرج عن التنكير(٢٣) .

٢٩ ـ « غير » ملازمة للتنكير(٢٣) .

٣٠ ـ « ثانية » نكرة دائما ولا تتصرف(٢٤) .

٣١ ـ « من » الموصولة من قبيل النكرة(٢٥) .

٣٢ ـ الصلة الكونية بالمفرد من قبيل النكرة(٢٦) .

٣٣ ـ العرف مثل الجنسية نكرة بمعنى معرفة لفظا(٢٧) .

---

(٢٠) ينظر : شرح المفصل ٢/١٢٤ ، ومغنى اللبيب ٢/٥١١ .

(٢١) ينظر : الكتاب ٢/١٠٤ ، ١٠٥ ، وشرح الكافية للرضى ٢/١٣٧ .

(٢٢) ينظر : الكتاب ٢/١١١ .

(٢٣) ينظر : الكتاب ٢/١١٠ .

(٢٤) ينظر : الكتاب ١/٣٧٦ .

(٢٥) ينظر : الكتاب ٢/١٠٥ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ٣١٤ .

(٢٦) ينظر : شرح الألفية للأشمونى ١/١٣٨ ، ١٣٩ ، وتوضيح المقاصد للمرادى ٣/١٤٠ .

(٢٧) ينظر : شرح الألفية للأشمونى ١/١٣٨ ، ١٣٩ ، والارتشاف ١/١٥٩ .

٣٨ ـ الاختصاص غير متصور فى النكرات(٢٨) .

٣٩ ـ لا يقع اسم كان نكرة إلا فى شعر(٢٩) .

٤٠ ـ رب مختصة بالنكرة(٣٠) .

هذا طرف يسير من القواعد الكلية ، والضوابط العامة ، وهذه القواعد لا تمثل رأى عامة النحويين ، فقد وقع خلاف فى بعضها بين جهة الوجوب أو الجواز .

وفى بحثنا هذا سنعرض بالتحليل والمناقشة لبعض صور التنكير الواجب عند النحويين ، نكشف عن أسرار هذه الصور ، وموقف علماء النحو من اشتراط وجوبه فى هذه الصور المتمثلة فيما يلى :

---

(٢٨) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢/٥٩ .

(٢٩) ينظر : الكتاب ١/٢٨ ، وشرح المفصل ١/١٠٤ .

(٣٠) ينظر : الكتاب لسيبويه ١/٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٧ ، وشرح المفصل ٢/١٢٦ ، ومغنى اللبيب لابن هشام ١/١٣٦ ، والانصاف ٢/٢٣٢ .

الصـــورة الأولى

وجوب تنكير مجرور « من » الزائدة عنـد جمهور النحويين :

من استعمالات « من » الجارة فى الأساليب العربيـة أن تقـع زائدة ، ولا تزاد عنـد جمهور النحويين الا بثلاثة شرائط(١) :

الأول : أن تسبق بنفى ـ بأى أداة كانت من أدوات النفى ـ أو نهى بلا ، أو استفهام بـ « هل » خاصة عنـد الأكثرين ، وذلك لأن « هل » هـذه لطلب التصديق مطلقا .

وقد أجاز بعض النحويين زيادة « من » بعـد « كم » الاستفهامية نحو : كم من رجل عندك(٢) .

الثانى : أن يكون مجـرورها نكرة أما للتنصيص على العموم أو لتوكيد ذلك .

---

(١) تنظر هـذه القيود فى كتـاب سيبويه ٢/٣١٥ ـ ٣١٦ ، والمقتضب للمبرد ٤/٥٣٣ ـ ٦٥٣ ، والأصول لابن السراج ١/٤١٠ ، ومغنى اللبيب لابن هشـام ١/٣٣٦ ، والجنى الدانى للمرادى ٢٩١ وغيرها من مصادر نحوية .

(٢) ينظر : حاشـية الشـيخ يس على التصريح بمضـمون التوضيح ٢/٩ .

معنى التنصيص على العموم :

تقع « من » زائدة فتفيـد التنصيص على العموم فى النـكرة ، وتسمى ـ والحال هـذه ـ الزائدة المفيدة لاستغراق الجنس ، وهى الداخلة على اسم نكرة لا يختص بالنفى نحو قولك : ما فى الدار من رجل ، لأن قولك : ما فى الدار رجل ـ بلا من ـ محتمل لنفى الجنس على طريق العموم ، ولنفى الوحدة ، ولذلك يجوز لك فى الجواب أن تقول : ما فى الدار رجل ، بل رجلان ، فلما زيدت « من » صار نصا فى العموم ، وانتفى معـه احتمال نفى العموم(٣) .

وقد أورد بعض النحويين اعتراضا على افادة « من » التنصيص على العموم بحجة أن هـذا المعنى يتنافى مع اعتبار « من » زائدة(٤) .

وقد أجاب بعضهم عن هـذا الاعتراض بأن المراد من زيادة « من » مع افادتها هـذا المعنى كونها تأتى فى موضع يطلبه العامل بدونها ، فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب ، وان كان سقوطها مخلا بالمعنى المراد كما قالوا ـ فى « لا » فى نحو : جئت بلا زاد ، وغضبت من لا شىء ـ انها زائدة مع أن سقوطها فى هـذا التركيب يخل بالمعنى بلاريب(٥) .

وتعد « من » مؤكدة للتنصيص على العموم اذا دخلت على اسم

---

(٣) ينظر : الجنى الدانى ٣١٦ ، والتصريح للشيخ خالد ٢/٨ .

(٤) ينظر : هذا الاعتراض فى حاشية يس على التصريح ٢/٨ .

(٥) ينظر : حاشية يس ٢/٨ .

نكرة مختص بالنفى أو شبه النفى نحو قولك : ما جاءنى من أحد ، وذلك أن النكرة اللازمة للنفى تدل على العموم نصا ، فزيادة « من » هنا افادة مجرد التوكيد ، لأن قولك : ما جاءنى من أحد ، وما جاءنى أحد سيان فى افهام العموم دون احتمال(٦) .

هذا ولم يرتض جماعة من النحويين هذا التفريق وزعموا أن قولك : ما جاءنى من أحد ، وما جاءنى من رجل المعنى فى التركيبين واحد ، لأنك اذا قلت : ما جاءنى من رجل فانما أدخلت « من » على النكرة عند ارادة الاستغراق ، فصار عند ارادة الاستغراق مثل « أحد » من قولك : ما جاءنى من أحد(٧) .

ولكن هناك فرقا اذا قلت : ما جاءنى أحد ، وقلت : ما جاءنى رجل فالقول الثانى يحتمل نفى الجنس ، ويحتمل نفى الوحدة ، فاذا أدخلت « من » ارتفع هذا الاحتمال ، وأما القول الأول فلا يحتمل الا نفى الجنس نصا ، فاذا أدخلت « من » صارت للتوكيد .

قال ابن يعيش : « اشترط سيبويه لزيادتها ثلاثة شرائط : أحدها : أن تكون مع النكرة ، والثانى : أن تكون عامة ، والثالث : أن تكون فى غير الواجب »(٨) .

---

(٦) ينظر : الجنى الدانى ١٣٦ ، والتصريح ٢/٨ .
(٧) ينظر : الجنى الدانى ١٣٧ .
(٨) شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٢ ، ١٣ .

وقد عقب المرادى على قول ابن يعيش هذا فقال : « وفى اشتراط كون النكرة عامة نظر ، لأنها قد تزاد مع النكرة التى ليست من ألفاظ العموم — كما تقدم — ، ثم اعتذر له ، فقال : والظاهر أن مراده أن تكون النكرة مرادا بها العموم ، فان « من » لا تزاد مع نكرة يراد بها نفى واحد من الجنس »(٩) .

سر اختصاص « من » الزائدة بالنكرة :

قال العلماء — فى علة عمل « لا » النافية للجنس — : « أن « لا » لما قصد بها التنصيص على العموم اختصت بالاسم نحو قولك : لا رجل فى الدار ، لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود « من » لفظا أو معنى ، ولا يليق ذلك الا بأسماء النكرات ، لذلك وجب لـ « لا » — عند ذلك القصد — عمل فيما يليها »(١٠) .

الثالث : من شرائط « من » الزائدة أن يكون مجرورها منكر ، اما فاعلا نحو قوله تعالى : « ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث »(١١) ، أو مفعولا به نحو قوله تعالى : « وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه »(١٢) ، وكذا قوله تعالى : « هل تحس منهم من أحد »(١٣) ،

---

(٩) الجنى الدانى ٣١٩ .
(١٠) ينظر : الجنى الدانى ٢٩١ ، ١٩٢ .
(١١) سورة الأنبياء الآية ٢ .
(١٢) سورة ابراهيم الآية ٤ .
(١٣) سورة مريم الآية ٩٨ .

أو مبتدأ نحو قوله تعالى : « ما لكم من الـه غـيره »(١٤) ، وقوله تعالى : « هل من خالق غير الله »(١٥) .

وقد جعل بعض العلماء زيادة « من » مع المفعول به أحسن وأليق من زيادتها مع الفاعل والمبتدأ ، ووجهة نظر هؤلاء أن زيادة حـروف الجر مع المنصوبات أحسن من زيادتها مع المرفوعات ، لأن الزيادة مع المنصوبات واقعة فى محلها ، لأن حروف الجر لا تعـدى الفعل الى المرفوع من قبل أن الفعل لا يستغنى عن مرفوعه ، والتعدية انما هى للمنصوب ، فاذا زيدت « من » مع المرفوع فقد وقعت فى غير محلهـا لذا كانت الزيادة مع المنصوبات أحسن وأليق(١٦) .

وقد أجاز أبو البقاء العكبرى زيادة « من » مع المفعول المطلق ، وخرج على ذلك قوله تعالى : « وما يضرونك من شىء »(١٧) أى : وما يضرونك شيئا ومن زائدة فيـه(١٨) .

هـذه الشرائط الثلاثة معتبرة فى زيادة « من » عند سيبويه(١٩)

---

(١٤) سورة هود الآية ٦١ .
(١٥) سورة فاطر الآية ٣ .
(١٦) ينظر : حاشية يس على التصريح ٢/٩ .
(١٧) سورة النساء الآية ١١٣ .
(١٨) التبيان فى اعراب القرآن ١/١٩٨ ، ١٩٩ .
(١٩) ينظر : الكتاب لسيبويه ٢/٣١٥ ، ٣١٦ .

وجمهور النحويين(٢٠) ، وأجـاز أبو الحسن الأخفش من البصريين ، والكسائى وهشام من الكوفيين زيادة « من » بلا شرط أو قيـد ، ووافقهم العلامة ابن مالك فى التسهيل ، وعلل فى شرحه بثبوت السماع بذلك نثرا ونظما(٢١) .

فمن النثر قوله تعالى : « ولقد جاءك من نبـأ المرسلين»(٢٢) ، وقوله تعالى : « يحلون فيها من أساور »(٢٣) ، وقوله تعالى : « يغفر لكم من ذنوبكم »(٢٤) .

ومن النظم قول الشاعر(٢٥) :

وينمى لهـا حبهـا عنـدنا
فما قال من كاشح لم يضـر

---

(٢٠) ينظر : المقتضب فى مواضـع متفرقة ١/٨٣ ، ٤/٦٧٣ ، ٤٥٣ ، والأصول ١/٤١٠ .
(٢١) ينظر : التصريح بمضـمون التوضـيح ٢/١٠ ، والجنى الدانى ٣١٨ .
(٢٢) سورة الأنعام الآية ٣٤ .
(٢٣) سورة الكهف الآية ٣١ .
(٢٤) سورة الأحقاف الآية ٣١ .
(٢٥) البيت لعمر بن أبى ربيعة : الديوان ١٦٧ ، ومغنى اللبيب ١/٣٦٠ ، وشرح شواهده للسيوطى ٧٣٨ ، والجنى الدانى ٣١٨ .

وقوله(٢٦) :

وكنت أرى كالموت من بين ساعة
فكيف بين كان موعده الحشر

وقوله(٢٧) :

يظل به الحرباء يمثل قائما
ويكثر فيه من حنين الأباعر

وغير ذلك من الشواهد التى ظاهرها زيادة « من » ، وقد تأول المانعون هذه الآيات ونحوها بما هو المشهور من معانى « من »(٢٨) .

قال بدر الدين : « ويروى عن الأخفش جواز زيادتها فى الايجاب وأنشد الشيخ ــ يعنى : أباه ــ مستشهدا له فذكر البيتين الثانى والثالث اللذين ذكرناهما آنفا ثم قال : « ولا حجة فيهما لامكان كون « من » فى البيت الأول لابتداء الغاية ، وفى البيت الثانى لبيان الجنس »(٢٩) .

---

(٢٦) البيت لم ينسب لقائل معين انظره فى : العينى ٣/٢٧٣ ، والدرر ٢/٣٥ ، والهمع ٢/٣٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٦١ .

(٢٧) البيت مجهول القائل ينظر : ابن الناظم ٣٦٢ ، والدرر ٢/٣٥ ، والهمع ٢/٣٥ .

(٢٨) ينظر : الجنى الدانى ٣١٩ .

(٢٩) شرح الألفية لابن الناظم بدر الدين ٣٦١ ، ٣٦٢ .

وقد أجاز بعض الكوفيين زيادة « من » بشرط واحد ، وهو تنكير مجرورها ، واستدلوا على ذلك بقول بعض العرب : « قد كان من مطر » ، وقولهم : « قد كان من حديث » ، قالوا : هذا مسموع من العرب ، و « من » زائدة فى الموضعين(٣٠) .

وقد رد على هذا القول بأدلة كثيرة منها(٣١) :

أولا : أن الفاعل فى الموضعين ليس مجرور « من » ، وانما هو ضمير عائد على اسم الفاعل ، والتقدير : قد كان أى : الكائن من مطر أو حديث .

ثانيا : أنه يحتمل أن يكون جاء ذلك على الحكاية ، كأن قائلا قد قال: هل كان من مطر ؟ ، وهل كان من حديث ؟ فقيل فى الجواب على سبيل الحكاية : قد كان من مطر ، وقد كان من حديث .

ثالثا : يحتمل أن يكون الأصل : قد كان شىء من مطر ، وقد كان شىء من حديث ، فحذف الفاعل ، وأقيم المجرور مقامه من اقامة الصفة مقام الموصوف .

ولا يلزم صاحب هذا القول ما اعترض به البعض من أن المجرور بحرف جر غير زائد على فاعل اذ انه لا يدعى أن المجرور فاعل بل مراده أن هذا الجار والمجرور نعت قام مقام المنعوت بعد حذفه ، وهو على هذا الاعتبار يلتقى مع التخريج الذى قبله .

---

(٣٠) ينظر : حاشية الشيخ يس على التصريح ٢/٩ .

(٣١) ينظر : الحاشية السابقة ٢/٩ ، ١٠ .

الصورة الثانية

وجوب تنكير مجرور « رب »

تختص « رب » دون سائر أخواتها بأنها لا تعمل الا فى نكرة .

وقد علل أبو البركات الأنبارى لاختصاص « رب » بالنكرة فقال : « وأما كونها لا تعمل الا فى النكرة فلأنها لما كانت تدل على التقليل ، والنكرة تدل على التكثير وجب أن تختص بالنكرة التى تدل على التكثير ليصح فيها التقليل »(١) .

وقد نص سيبويه والنحويون على أن « رب » لا يقع بعدها الا نكرة .

وقد استدل سيبويه على أن الاضافة فى اسم الفاعل نحو : « غابطنا » و « مثلك » لا تفيد التعريف ومن ثم فهما نكرتان بدليل دخول « رب » عليهما قال الشاعر(٢) :

يا رب غابطنا لو كان يعرفكم
لاقى مباعدة منكم وحرمانا

---

(١) أسرار العربية للأنبارى ٢٦٢ .

(٢) البيت لجرير ، وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٢٧ ، وشواهد العينى ٣ : ٣٦٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ : ٥١ .

وقول الآخر(٣) :

يارب مثلك فى النساء غريرة
بيضاء قد متعتها بطلاق

قال سيبويه : « فـ « رب » لا يقع بعدها الا نكرة ، فذلك يدلك على أن « غابطنا » و « مثلك » نكرة »(٤) .

وفى الأزهية : (ومن أحكامها : أنها تدخل على الاسم النكرة دون المعرفة تقول : « رب رجل لقيته » ، ولا تقول : « رب زيد لقيته » وتقول : « رب رجل وأخيه منطلقين » ، ولا تقول : « رب رجل وزيد منطلقين » ، وانما جاز فى الأول لأن « وأخيه » فى موضع النكرة لأن المعنى : وأخ له)(٥) .

وقد جوز بعض النحويين جرها المعرف بأل محتجا بقوله(٦) :

---

(٣) البيت لأبى محجن الثقفى كما نسب فى الكتاب لسيبويه ١ : ٤٢٧ وأنشده ابن يعيش فى شرحه دون نسبة ٢ : ١٢٦ .

(٤) الكتاب لسيبويه ١ : ٤٢٧ .

(٥) الأزهية فى علم الحروف للهروى : ٢٥٩ .

(٦) ينظر : الجنى الدانى للمرادى : ٤٤٨ ، والبيت لأبى دؤاد الأيادى وهو فى ديوانه : ٣١٦ ، وفى معنى اللبيب ١٤٦ ، وشرح شواهده : ٤٠٥ ، وشرح ابن عقيل ٢ : ٢٨ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ : ٢٤٣ « الجامل » الجماعة من الابل مع رعاتها ، « الأبل » التى هو للقينة ، والعناجيج جمع : عنجوج : الفرس طويلة العنق ، والمهار : جمع مهر .

ربما الجاهل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار

بجر « الحامل » ، وهو معرف بأل ، والرواية عند جمهور النحويين الرفع ، وان صحت الرواية بالجر خرج على زيادة « أل » ، ولأنها اما للقلة أو الكثرة ، وغير النكرة لا يحتمل القلة والكثرة ، لأن المعرفة اما للقلة فقط كالمفرد والمثنى ، أو للكثرة فقط كالجمع ، وما لا يحتملها لا يفتقر الى علامة يصير بها نصا)(٧) .

وجوب نعت مجرور « رب »

ذهب أبو العباس المبرد وأبو بكر بن السراج وكثير من المتأخرين وعزى الى البصريين الى وجوب نعت مجرور « رب » ، لأن « رب » أجريت مجرى حرف النفى حيث لا تقع الا صدرا ، ولا يتقدم عليها ما يعمل فى الاسم بعدها بخلاف سائر حروف الجر(٨) .

قال ابن السراج : « واعلم أنه لابد للنكرة التى تعمل فيها « رب » من صفة اما اسم واما فعل لا يجوز أن تقول : « رب رجل » وتسكت حتى تقول : « رب رجل صالح » ، أو تقول : « رجل يفهم ذاك » و « رب » حرف جر قد خولف به أخواته ، واضطرب النحويون فى الكلام فيه ، وهذا الذى خبرتك به ما خلص لى من مباحثة أبى العباس ـ رحمه الله ـ وأصحابنا المنقبين الفهماء ، وسأخبرك ما قال

(٧) ينظر : الهمع ٢ : ٢٦ .
(٨) ينظر : الهمع ٢ : ٢٦ .

سيبويه ... فيه قال سيبويه : اذا قلت : « رب رجل يقول ذاك » فقد أضفت القول الى الرجل بـ « رب » ، وكذلك يقول : من تابعه على هذا القول اذ قال : « رب رجل ظريف » قد أضافت « رب » الظريف الى رجل ، وهذا لا معنى له لأن اتصال الصفة بالموصوف يغنى عن الاضافة)(*) .

وقد جزم ابن هشام بوجوب تنكير مجرور « رب » ووجوب نعته قال : « وتنفرد « رب » بوجوب تصديرها ، ووجوب تنكير مجرورها ونعته ان كان ظاهرا »(٩) .

وقال المرادى : « ذهب المبرد وابن السراج والفارسى وأكثر المتأخرين الى وجوب وصف مجرورها الظاهر اما بمفرد نحو : « رب رجل صالح » ، واما بجملة نحو : « رب رجل لقيته » فـ « لقيته » جملة فى موضع خفض على الصفة . قال بعضهم : لأن المراد التقليل ، وكون النكرة موصوفة أبلغ فى التقليل ، ولأنه لما كثر حذف عاملها ألزموها الصفة لتكون الصفة كالعوض من حذف العامل ، وذكر فى البسيط أن وجوب وصفها رأى البصريين)(١٠) .

وذهب الأخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وابن خروف الى أنه لا يلزم وصف مجرورها ، وزعموا أنه ظاهر مذهب سيبويه ، واختاره

(*) ينظر : الأصول ١ : ٤١٨ ، والكتاب لسيبويه ١ : ٢٠٩ .
(٩) ينظر : مغنى اللبيب ١ : ١٣٦ .
(١٠) ينظر : الجنى الدانى : ٤٥٠ .

ابن عصفور ، ونقله ابن هشام عن المبرد ، واستدل من لم يلتزمه بالسماع ، وقال ابن مالك : وهو ثابت بالنقل الصحيح فى الكلام الفصيح ، وأنشد أبياتا منها :

قول أم معاوية(١١) :

يا رب قائلة غدا يا لهف أم معاوية

ولقائل أن يقول : الموصوف ــ فى هذا البيت ــ محذوف تقديره : يا رب امرأة قائلة ، وكذا فى جميع الأبيات التى استشهد بها لأن جميعها صفات محذوفة(١٢) .

دخول « رب » على ضمير الغائب

قد تدخل « رب » فى الكلام على ضمير الغيبة فيلزم ــ عند البصريين ــ الافراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى من افراد وتذكير ونحوهما نحو : (ربه رجلا وربه رجلين ، وربه رجالا ، وربه امرأة ، وربه امرأتين ، وربه نساءا) كل ذلك بافراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز للمعنى قال الشاعر(١٣) :

---

(١١) البيت لهند بنت عتبة أم معاوية البيت من شواهد المغنى : ١٤٦ ، وشرح شواهده : ٤١٠ ، والجنى الدانى : ٤٥١ ، وسيرة ابن هشام ٢ : ٣٩ .

(١٢) الجنى الدانى : ٤٥١ .

(١٣) البيت من شواهد التصريح ٢ : ٤ .

ربه فتية دعوت الى ما تورث المجد دائما فأجابوا

فأتى بالضمير مفردا مفسرا بتمييز مجموع مطابق للمعنى ، وهو « فتية » .

وحكى عن الكوفيين جواز مطابقته لفظا نحو : (ربها امرأة ، وربهما رجلين ، وربهم رجالا ، وربهن نساء)(١٤) .

الضمير المتصل بـ « رب »

اختلف النحويون فى الضمير فى نحو : « ربه رجلا » هل هو من قبيل المعارف أم من قبيل النكرات ؟ .

يرى بعض النحويين أن هذا الضمير معرفة جرى مجرى النكرة فى دخول « رب » عليه لما أشبهها فى أنه غير معين ولا مقصود(١٥) .

قال ابن السراج : « ... وهو مع « رب » مجرور ، وانما جاز فى « رب » وهى لا تدخل الا على نكرة من أجل المعنى تؤول الى نكرة ، وليس هو ضمير مذكور ، وحق الاضمار أن يكون بعد مذكور ، ولكنهم ربما خصوا أشياء بأن يضمروا فيها على شريطة التفسير ، وليس ذلك بمطرد فى كل الكلام ، وانما يخصون به بعضه ..)(١٦) .

وقال الهروى : (وليست الهاء بضمير شىء جرى ذكره ، ولو كان

---

(١٤) ينظر : التصريح ٢ : ٤ .

(١٥) ينظر : الجنى الدانى : ٤٥٠ ، والهمع للسيوطى ٢ : ٤٧ .

(١٦) الأصول ١ : ٤١٩ .

ضمير شيء جرى ذكره لصار معرفة ، ولم يجز أن يلى « رب » لأنه لا يليها الا النكرة ، ولكنه ضمير مبهم قبل الذكر على شريطة التفسير فأشبه بابهامه النكرات ، لأنك اذا قلت : « ربه » احتاج الى أن تفسره بغيره ، فضارع النكرات اذ كان لا يخص كما أن النكرة لا تخص)(١٧).

وذهب ابن عصفور وغيره الى أن هذا الضمير نكرة لأنه عائد على واجب التنكير قال : « وقد تدخل « رب » على المضاف الى ضمير النكرة نحو قولك : « رب رجل وأخيه » ، وعلى ضمير النكرة فلا يثنى ولا يجمع استغناء بتثنية التمييز وجمعه عن ذلك نحو قولهم : (ربه رجلين وربه رجالا)(١٨) .

وقال السيوطى : « وقال بعضهم انه نكرة ، واختاره ابن عصفور لوقوعه موقع النكرة ، وكأنك قلت : « رب شيء » ثم فسرت الشيء الذى تريده بقولك : « رجلا » قال بخلاف الضمير العائد على نكرة مقدمة نحو : « لقيت رجلا فضربته » لأنه نائب مناب معرفة اذ الأصل فضربت الرجل)(١٩) .

وذهب الزمخشرى وابن يعيش الى أن ضمير الشأن والضمير المجرور بـ « رب » من قبيل النكرات(٢٠) .

---

(١٧) الأزهية فى علم الحروف : ٢٦١ .
(١٨) المقرب لابن عصفور ١ : ٢٠٠ .
(١٩) الهمع للسيوطى ٢ : ٢٧ .
(٢٠) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣ : ١١٦ ـ ١١٧ .

وقد أجاز الكوفيون فى ضمير الفصل أن يكون نكرة(٢١) .

والرضى عرض لضمير الغائب فقال : « وانما يقتضى ضمير الغائب تقدم المفسر عليه ، لأنه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه ، فان ذكرته ، ولم يتقدمه مفسره بقى مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى يأتى تفسيره بعده ، وتنكيره خلاف وضعه) ، ثم قال : « فان قلت : فهذا الضمير الذى هذا حاله يبقى على وضعه معرفا أم يصير نكرة لعدم شرط التعريف أعنى تقدم المفسر قلت : الذى أرى أنه نكرة كما يجيء فى باب المعرفة ، وعند النحاة يبقى معرفا لكن تعريفه أنقص مما كان فى الأول ، لأن التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذى فى النكرات . ولهذا جاز دخول « رب » عليه مع اختصاصها بالنكرات ، وانما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف ، لأنه حصل جبران ما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذى يكتسى التعريف من المضاف اليه .

أما الجبران فى « ربه رجلا ، وبئس رجلا ، ونعم رجلا ، وساء مثلا فظاهر ، لأن الاسم المميز المنصوب لم يؤت به الا لغرض التمييز والتفسير ، فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام المفسر المتقدم ، فالجبران فى مثله فى غاية الظهور ..(٢٢) .

وقال : « ونحو : (ربه رجلا ، وبئس رجلا ، ونعم رجلا ، وساء

---

(٢١) ينظر : مغنى اللبيب ٢ : ٤٦٧ ، ٤٩٤ .
(٢٢) ينظر : شرح الكافية ٢ : ٤ .

غصة ، وربّ رجل وأخيه فالضمائر كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ، ولو قلت : « رب رجل كريم وأخيه » لم يجز ، وكذا « كل شاة سوداء وسخلتها بدرهم » لأن الضمير يصير معرفة برجوعه الى نكرة مختصة بصفة »(٣٣) .

حكم اتصال الضمير « رب »

جر « رب » الضمير نعته ابن مالك في بعض كتبه بالشذوذ ، وفي بعضها بأنه قليل ، والحق أنه جائز بكثرة فصيحا قال أبو حيان : وليس ما ذهب اليه ـ يعني ابن مالك ـ صحيحا الا ان عنى بالشذوذ شذوذ القياس ، وبالقلة بالنسبة الى جرها الظاهر ، فانه أكثر من جرها الضمير(٣٤) .

قال ابن مالك في منظومته الشهيرة :

وما رووا من نحو : ربه فتى نزر كذا كها ونحوه أتى

فجعل دخول « رب » على الضمير من قبيل النوادر(٣٥) .

---

(٣٣) ينظر : المصدر السابق ٢ : ١٢٨ .
(٣٤) انظر : همع الهوامع للسيوطي ٢ : ٢٧ .
(٣٥) انظر : التصريح للشيخ خالد ٢ : ٤

الصورة الثالثة

تنكير الحال

اختلف النحويون في وجوب تنكير « الحال » على ثلاثة مذاهب :

١ ـ المذهب الأول :

ذهب سيبويه وجمهور البصريين الى لزوم تنكير الحال ، وان وردت بلفظ المعرفة وجب تأويلها بنكرة .

قال سيبويه : « فاذا كان الاسم حالا يكون فيه الألف واللام ، ولم تضف ، لو قلت : « ضربته القائم » تريد : فائما كان قبيحا ، ولو قلت : « ضربتهم قائمهم » تريد : قائمين كان قبيحا »(١) .

فكلام سيبويه واضح في أن الحال يجب أن تكون نكرة فاذا عرفت بالألف واللام ، أو بالاضافة كان ذلك قبيحا فيها ونص المبرد على وجوب تنكير الحال في مواضع متفرقة في مقتضبه فقال : « ... لأنه نصب على الحال ، ولا تكون الحال الا نكرة »(٢) .

وقال : « واعلم أن الحال اذا كان العامل فيها فعلا صحيحا جاز

---

(١) الكتاب ١ : ٣٧٧ .
(٢) المقتضب ٤ : ١٥٠ .

فيها كل ما يجوز فى المفعول به من التقديم والتأخير الا أنها لا تكون الا نكرة »(٣) .

السر فى وجوب تنكير الحال عند جمهور البصريين :

نص ابن السراج على وجوب تنكير الحال ، وعلل له فقال : « ولا تكون الحال الا نكرة ، لأنها زيادة فى الخبر والفائدة ، وانما تفيد السائل والمحدث غير ما يعرف ، فان أدخلت الألف واللام صارت صفة للاسم المعرفة ، وفرقا بينه وبين غيره ، والفرق بين الحال وبين الصفة تفرق بين اسمين مشتركين فى اللفظ ، والحال زيادة فى الفائدة والخبر ، وان لم يكن للاسم مشارك فى لفظه ألا ترى أنك اذا قلت : « مررت بزيد القائم » فأنت لا تقول ذلك الا وفى الناس رجل آخر اسمه زيد ، وهو غير قائم ، ففصلت بالقائم بينه ، وبين من له هذا الاسم ، وليس بقائم ، وتقول : « مررت بالفرزدق قائما » ، وان لم يكن أحد اسمه الفرزدق غيره ، فقولك : « قائما » انما ضممت به الى الأخبار بالمرور خبرا آخر متصلا به مفيدا »(٤) .

وعلل أبو البركات الأنبارى لذلك فقال : « فان قيل : لم وجب أن يكون الحال نكرة ؟ قيل : لأن الحال جرى مجرى الصفة للفعل ولهذا سماها سيبويه : نعتا للفعل ، والمراد بالفعل : المصدر الذى يدل الفعل عليه ، وان لم تذكره ، ألا ترى أن جاء يدل على « مجىء » ، واذا قلت :

---

(٣) المقتضب ٤ : ١٦٨ .
(٤) الأصول لابن السراج ١ : ٢١٤ .

« جاء راكبا » دل على مجىء موصوف بركوب ، فاذا كان الحال يجرى مجرى الصفة للفعل ، وهو نكرة ، فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرة »(٥) .

فسيبويه وجمهور النحويين يوجبون تنكير الحال ، ويؤلون ما جاء معرفا منها بنكرة تمشيا مع مذهبهم(٦) .

ورود « الحال » معرفة

ورد عن العرب أحوال معارف ، وهى أنواع :

أولا : أحوال مقترنة بالألف واللام :

وذلك نحو : « مررت بهم الجماء الغفير » ، و « أرسلها العراك » ، و « ادخلوا الأول فالأول » ، وجاء فى بعض القراءات القرآنية « لنخرجن الأعز منها الأذل »(٧) .

---

(٥) أسرار العربية : ١٩٣ .
(٦) ينظر : المقرب لابن عصفور ١ : ١٥١ ، وشرح عيون الاعراب للمجاشعى : ١٤٥ ، وأوضح المسالك ت / عبد المتعال الصعيدى : ١١٨
(٧) هى قراءة الحسن وابن أبى عبلة بالنون ، ونصب الأعز والأذل والتقدير : اخراج ، الأعز والأذل انظر : الكشاف ٤ : ٥٤٣ والآية ٨ من سورة المنافقون .

ثانيا : أحوال مضافة :

ورد عن العرب أحوال معارف مضافة ، وذلك نحو : « تفرقوا أيادى سبا » ، و « طلبته جهدى » ، و « طلبته طاقتى » ، و « وجاء وحده » ، و « رجع عوده على بدئه » ، و « وكلمته فاه الى فى » ، ومنه ـ عند الجحازيين العدد من ثلاثة الى عشرة مضافا الى ضمير ما تقدم نحو : « مررت بهم ثلاثتهم أو خمستهم أو عشرتهم » .

ثالثا : أحوال أعلام :

ورد ـ أيضا من الحال ما هو علم قالوا : « جاءت الخيل بداد » ـ وهو علم جنس(٨) .

أما النوع الأول فقد خرجه البصريون على أن الألف واللام فيه مزيدتان(٩) .

وقال سيبويه : « وذلك قولك : « أرسلها العراك » قال لبيد بن ربيعة(١٠) :

---

(٨) ينظر : الهمع ٢ : ٢٣٩ .

(٩) ينظر : المصدر نفسه ٢ : ٢٣٩ .

(١٠) البيت من شواهد سيبويه ١ : ٣٧٢ ، والخزانة ١ : ٥٢٤ وأمالى الشجرى ٣/٢١ ولم يندها : أى يحبسها ، وهو يصف عيرا تسابق نحو الماء .

فأرسلها العراك ولم يذرها ولم يشفق على نغص الدخال

كأنه قال : اعتراكا(١١) . فجعله مصدرا .

وخرج ذلك ابن عصفور على معنى « معركة العراك » فحذفت النكرة وأقيم معمولها مقامها(١٢) .

وأما « ادخلوا الأول فالأول » فأل زائدة ، والمعنى : أولا فأولا وقيل : مترتبين(١٣) .

وأما « الجماء الغفير » فالألف واللام زائدتان ، وقيل : بمعنى جاءوا جميعا(١٤) .

وأما النوع الثانى فقد أول على معنى : مجتهدا جهدى ، ومطيقا طاقتى ، وجاعلا فاه الى فى ، وعائدا عوده على بدئه ، ومنقضين نقضهم بقضيضهم ، ومنفردا وحده ، ومنفردا ثلاثتهم بالمرور ، فحذفت النكرات وأقيم معمولها مقامها(١٥) .

---

(١١) الكتاب لسيبويه ١ : ٣٧٢ .

(١٢) انظر : المقرب ١ : ١٥١ .

(١٣) انظر : المقرب ١ : ١٥١ ، والهمع ٢ : ٢٣٩ ، وأوضح المسالك للصعيدى : ١١٨ .

(١٤) انظر : المقرب ١ : ١٥١ ، والهمع ٢ : ٢٣٩ ، وأوضح المسالك : ١١٨ .

(١٥) المقرب لابن عصفور ١ : ١٥١ .

وتفرقوا أيادى سبا على تأويل « مثل » أو « تبدد »(١٦) .

وأما النوع الثالث من نحو : « جاء الخيل بداد » فمؤول بمعنى متبددة(١٧) .

وهكذا خرج البصريون هذه الشواهد العربية على ضرب من التنكير على الرغم من كثرتها .

المذهب الثانى :

جوز يونس بن حبيب الضبى والبغداديون تعريف الحال واستدلوا على ذلك بأمرين(١٨) :

الأول : أن الحال خبر فى المعنى فيجوز تعريفها وتنكيرها قياسا على الخبر فيجوز أن تقول : جاء زيد الراكب كما تقول : زيد راكب ، وزيد الراكب .

الثانى : لقد سمع مجىء الحال معرفة فى لسان العرب كثيرا لذا يجوز الاعتداد بهذا الوارد عن العرب فى تعريف الحال وتنكيرها على حد سواء .

---

(١٦) الهمع للسيوطى ٢ : ٢٣٩ .
(١٧) الهمع ٢ : ٢٣٩ .
(١٨) ينظر : الهمع ٢ : ٢٣٩ .

المذهب الثالث :

وهو مذهب الكوفيين قالوا : اذا كان فى الحال بمعنى الشرط جاز أن يأتى على صورة المعرفة ، وهى مع ذلك نكرة نحو : « عبد الله المحسن أفضل منه المسىء » ، والتقدير : اذا أحسن أفضل منه اذا أساء ، و « أنت زيد أشهر منك عمرا » أى : اذا سميت ، وسمع ذا الرمة أشهر منه غيلان ، فان لم يكن فيها معنى الشرط لم يجز أن تأتى معرفة فى اللفظ نحو : جاء زيد الراكب(١٩) .

والواضح من مذهب البصريين أن هذا القدر الوارد عن العرب فى تعريف الحال لا يجوز الاعتداد به ، ولا القياس عليه .

وكذلك الأمر عند الكوفيين اذ لم يكن فى الحال معنى الشرط واذا كان الكوفيون يعتدون بأمثلة ضئيلة فى تعريف الحال اذا كان فيها معنى الشرط فلأن يعتدوا بالأمثلة الكثيرة الواردة فى تعريف الحال والتى ذكرنا بعضها من قبل كان أجدر .

والواقع أن مذهب يونس والبغداديين مذهب متطور يعتد بالمسموع عن العرب ، وهو كثير ومتنوع فى باب المعارف يجوز القياس عليه فضلا عن أن الحال خبر والأخبار يجوز تعريفها وتنكيرها .

---

(١٩) ينظر : المصدر السابق ٢ : ٢٣٩ .

الصورة الرابعة

المصدر الواقع حالا

قال ابن مالك :

ومصدر منكر حالا يقع بكثرة

قال بدر الدين : (الحال وصاحبها خبر ، ومخبر عنه فى المعنى ، فحق الحال أن تدل على ما يدل عليه نفس صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدأ ، ومقتضى هذا ألا يكون المصدر حالا ، لئلا يلزم الاخبار بمعنى عن عين ، فان ورد شىء من ذلك حفظ ، ولم يقس عليه الا فيما أذكره لك)(١) .

ولما كانت الحال لازمة التنكير فكذلك يلزم التنكير المصدر الواقع حالا وقد جاءت مصادر أحوالا بكثرة فى النكرات كما أشار العلامة ابن مالك فى بيت الألفية .

قال أبو حيان ـ فى الارتشاف ـ : « من مجىء المصدر موضع الحال على مذهب سيبويه وجمهور البصريين قوله تعالى : « ثم ادعهن يأتينك سعيا »(٢) . « وينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم : ٣١٦ .
(٢) من سورة البقرة الآية : ٢٦٠ .

وعلانية »(٣) ، « وادعوه خوفا وطمعا »(٤) ، و « دعوتهم جهارا »(٥) وقالت العرب : (قتلته صبرا ، ولقيته فجاة ومفاجاة ، وكفاحا ومكافحة ، وعيانا ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضا ومشيا وعدوا ، وطلع بغتة ، وأعطيته المال نقدا ، وأخذت ذلك عنه سماعا وسمعا ونحو هذا مما سمع عن العرب)(٦) .

فسيبويه وجمهور البصريين يقدرون هذه المصادر بالوصف ، وهى منصوبة بالفعل الذى قبلها على الحال ، فيجعلونها على تأويل (ساعيات ، مسرين ومعلنين ، وخائفين وطامعين ، ومجاهرا ، وصابرا ، ومفاجئا ، وراكضا وماشيا وكذا فى باقيها)(٧) .

وقال الكوفيون : هى مفاعيل مطلقة ، وقال الأخفش والمبرد ، منصوبة على المصدرية ، والعامل فيها محذوف ، والتقدير : يسعى سعيا ، ويسرون سرا ، ويعلنون علانية ، ويبغت بغتة وهكذا ، فالحال هى الجملة المقدرة لا المصدر ، لأن حق الحال أن تكون وصفا لا مصدرا(٨) .

---

(٣) من سورة البقرة الآية : ٢٧٤ .
(٤) من سورة الأعراف الآية : ٥٦ .
(٥) من سورة نوح الآية : ٨ .
(٦) انظر : ارتشاف الضرب ٢ : ٣٤٢ .
(٧) انظر : المصدر السابق ٢ : ٣٤٢ .
(٨) انظر : الارتشاف ٢ : ٣٤٢ ، والكامل فى قواعد العربية نحو وصرفها . أحمد زكى صفوت ١ : ٣٧٠ ، وابن الناظم : ٣١٦ .

وقيل : هى أحوال على حذف مضاف أى : ذات سعى وذا بغتة .

وقيل : هى مصادر على حذف مضاف أى : اتيان سعى ، وانفاق سر وعلانية ولقاء فجاة وكذا فى باقيها(٩) . فيقدرون مضافا محذوفا من لفظ الفعل العامل فى الحال ، وقال ابن هشام . وهذا تقدير حسن سهل(١٠) .

قياسية المصدر المنكر الواقع حالا :

مع كثرة الشواهد من المصادر المنكرة الواقعة أحوالا الا أن العلماء مختلفون فى القياس على هذه المصادر الواردة فقد ذكر أبو حيان اجماع البصريين والكوفيين على أنه لا يستعمل من هذه المصادر الا ما استعملته العرب ، ولا يقاس عليه غيره ، فلا يقال : جاء زيد بكاء ، وان اختلفوا فى التخريج ، وشذ أبو العباس المبرد فجوز القياس على هذه المصادر الواردة فقيل : جوازا مطلقا ، وقيل : فيما هو نوع للفعل نحو : أتيته سرعة ، وقد منع سيبويه ذلك فقال : « لا تقول : أتيته سرعة ولا رجلة بل حيث سمع »(١١) .

وذهب الزجاج الى مذهب سيبويه فيما دل عليه الفعل من نعته

---

(٩) انظر : الارتشاف ٢ : ٣٤٣ .
(١٠) الارتشاف ٢ : ٣٤٣ .
(١١) المصدر السابق ٢ : ٣٤٢ .

لكنه يقيس ، وذلك نحو : أتانا اسراعا أى : مسرعا وجريا أى : جاريا(١٢) .

وقد ذهب بعض النحويين الى أن المصدر الواقع حالا مقيس فى ثلاث حالات :

الحالة الأولى :

كل تركيب قرن فيه الخبر بأل الدالة على الكمال نحو قولهم : « أنت الرجل علما وأدبا ونبلا » أى : الكامل فى حال علم وأدب ونبل(١٣) .

وذهب ثعلب الى أن « علما وأدبا ونبلا » مصادر مؤكدة لا حال ويتأول الرجل باسم فاعل مما جاء بعده ، فكأنه قال : أنت العالم علما والمتأدب أدبا ، والنبيل نبلا(١٤) .

وقال أبو حيان : « ويحتمل ــ عندى ــ أن يكون تمييزا كأنه قال : أنت الكامل أدبا أى : أدبه فحول الى الرجل بمعنى الكامل كما أجازوا فى « أرجل عبد الله ؟ » أن يرتفع « عبد الله » على الفاعلية بمعنى :

---

(١٢) الكتاب لسيبويه ١ : ٣٧٠ .
(١٣) انظر : الارتشاف ٢ : ٣٤٣ ، وابن الناظم : ٣١٧ ، والكامل فى قواعد العربية ١ : ٣٧١ .
(١٤) انظر : ارتشاف الضرب ٢ : ٣٤٣ .

اكامل عبد الله ؟ ، لأنه لم يرد أن يستفهم عن عبد الله أرجل هو أم امرأة ؟ (١٥) .

الحالة الثانية :

كل تركيب شبه مبتدؤه بخبره نحو : « زيد زهير شعرا » ، و « هو حاتم جودا » ، و « يوسف حسنا » ، و « الأحنف حلما » أى : مثل زهير فى حال شعر ومثل حاتم فى حال جود ، ويوسف فى حال حسن ، والأحنف فى حال حلم(١٦) .

والأظهر أن تكون هذه المصادر تمييزا اذ هو على تقدير « مثل » محذوفة ، ومثل يكون عنها التمييز نحو : على الثمرة مثلها زبدا ، وقد نصوا على التمييز فى نحو قولك : زيد القمر حسنا ، وثوبك السلق خضرة أى : مثل القمر حسنا ومثل السلق خضرة أى : فى الحسن والخضرة(١٧) .

الحالة الثالثة :

كل تركيب وقع فيه المصدر بعد « اما » فى مقام قصد فيه المتكلم اتصاف صاحب الحال بصفة دون غيرها نحو : أما علما فعالم

---

(١٥) انظر : الارتشاف ٢ : ٣٤٣ .

(١٦) انظر : الارتشاف ٢ : ٣٤٤ ، وابن الناظم : ٣١٧ ، والكامل فى قواعد العربية ١ : ٣٧١ .

(١٧) انظر : الارتشاف ٢ : ٣٤٤ .

تقول ذلك لمن يصف ــ عندك ــ المتحدث عنه بالعلم وغيره ، فتقول هنا منكرا عليه وصفه بغير العلم والناصب لهذه الحال فعل شرط محذوف ، وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط والحال على هذا مؤكدة ، والتقدير : مهما يكن من شىء فالمذكور عالم فى حال علم ، وقد يرفع بنو تميم هذا النوع وينصبون ، وغيرهم لا يرفع المصدر المنكر قال سيبويه : « وقد يرفع فى لغة تميم ، والنصب فى لغتها أحسن »(١٨) .

مجىء المصدر المعرف حالا

كما جاز أن تقع الحال بلفظ المعرفة فتؤول بالنكرة ــ كما سبق بيانه جاز مجىء المصدر الواقع حالا معرفة فيؤول بالنكرة ، لأن الحال لا تكون الا نكرة فكذلك المصدر الواقع حالا .

وقد جاء المصدر المعرفة الواقع حالا على أضرب :

١ ــ جاء اسم جنس ، فقد قالوا : جاءت الخيل بداد .

٢ ــ جاء معرفا بأل ، فقد قالوا : أرسلها العراك .

٣ ــ جاء مضافا الى الضمير نحو : جاء وحده .

أما « بداد » فهى بمعنى : متبددة متفرقة(١٩) .

---

(١٨) انظر : الارتشاف ٢ : ٣٤٤ .

(١٩) انظر : المقرب لابن عصفور ١ : ١٥١ ، والهمع للسيوطى ٢ : ٢٣٩ ، والارتشاف ٢ : ٣٤١ .

وأما « أرسلها العراك » فقال سيبويه : « معتركة »(٢٠) وأما الكوفيون فيجعلون « العراك » مفعولا ثانيا لـ « أرسلها » بمعنى أوردها على التضمين وزعم ابن الطراوة ان انتصاب « العراك » ليس على الحال بل على الصفة لمصدر محذوف أى : الارسال العراك ، وعند الأخفش والمبرد أنها منصوبة على المصدرية ، والعامل فيها محذوف ، والتقدير : أرسلها تعترك العراك ، أو أرسلها معتركة العراك(٢١) .

وأما « وحده » فذهب سيبويه والخليل الى أنه اسم وضع موضع المصدر الواقع حالا على حذف الزوائد ، والتقدير : متوحدا أى : منفردا(٢٢) .

وذهب يونس وهشام فى أحد قوليه الى أنه منتصب انتصاب الظروف فتجريه مجرى « عنده »(٢٣) ، فجاء زيد وحده تقديره : جاء زيد على وحده ثم حذف حرف الجر ، ونصب على الظرف ، وحكى من كلام العرب « جاسا علي وحديهما » ، ويدل على انتصابه على الظرف قول العرب : « زيد وحده » فهو خبر لا حال(٢٤) .

---

(٢٠) انظر : الكتاب ١ : ٣٧٣ .
(٢١) انظر : الارتشاف ٢ : ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، والمقرب ١ : ٢٥١ .
(٢٢) انظر : الهمع ٢ : ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، والارتشاف ٢ : ٣٣٩، ٣٤٠ وانظر الكتاب لسيبويه ١ : ٣٧٣ .
(٢٣) انظر : الكتاب ١ : ٣٧٣ ، والارتشاف ٢ : ٣٣٩ .
(٢٤) انظر : الارتشاف ٢ : ٣٤٠ .

الصورة الخامسة

وجوب تنكير التمييز

اختلف النحويون فى تعريف التمييز وتنكيره على مذهبين :

المذهب الأول :

وهو مذهب البصريين عامة أن التمييز لا يكون الا نكرة(١) .

وقد عللوا لذلك بأن التمييز أشبه الحال ، وما يقع بعد المقادير منه يخرج مخرج ما يكون زيادة فى الفائدة ، فنصب كما نصبت الحال ، ولأنه يدل على ما هو أكثر منه ، ولو كان معرفة لما دل الا على نفسه فقط ، ولم يدل على ما هو أكثر منه كما تدل النكرة على ما هو أكثر مما فى لفظها(٢) .

وفى أسرار العربية : (فان قيل : لم وجب أن يكون التمييز نكرة ؟ قيل : لأنه يبين ما قبله كما أن الحال يبين ما قبله ، ولما أشبه الحال وجب أن يكون نكرة كما أن الحال نكرة »(٣) .

---

(١) ينظر : الكتاب لسيبويه ١ : ٣٧٧ ، ٢/٥٢ ، ١١٢ ، ١٢٤ ، والمقتضب ١/٩ ، ٤/١٥٠ والأصول ١/٢١٤ ، والمقرب ١/١٥١ ، وارتشاف الضرب ٢/٣٨٤ .
(٢) ينظر : المقتضب ٢/٣٢ ، والتبصرة للصيمرى ١ : ٣١٦ ، وشرح عيون الاعراب ١٥١ .
(٣) أسرار العربية للأنبارى ١٩٩ .

وقال الرضى : « وأصل التمييز التنكير لمثل ما قلنا فى الحال ، وهو أنه المقصود مع الابهام ، وهو يحصل بالنكرة ، وهى أصل ، فلو عرف وقع التعريف ضمنا »(٤) .

المذهب الثانى :

وهو مذهب الكوفيين وابن الطراوة أنه يجوز أن يكون معرفة ، لأن مبنى القواعد على الشواهد ، وقد جاء التمييز معرفة بأل ، وبالاضافة(٥) .

ومن شواهد مجىء التمييز معرفة قوله(٦) :

ولقد اغتدى وما صقع الديك على أدهم أجش الصهيلا .

وقال الآخر :

أجب الظهر ليس له سنام

وقال رشيد اليشكرى(٨) :

---

(٤) شرح الكافية للرضى ١ : ٢٢٣ .
(٥) ينظر : ارتشاف الضرب ٢/٣٨٤ .
(٦) البيت مجهول القائل وهو من شواهد أسرار العربية ١٩٩ .
(٧) البيت للنابغة ، وصدره : ونأخذ بعده بذناب عيش انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦/٨٣ ، ٨٥ ، وأسرار العربية ١٠٠ .
(٨) البيت من شواهد أوضح المسالك ١٢٥ والأشمونى ١ : ١٨٣ وابن الناظم ١٣٩ .

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا
صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وقد قال العرب(٨) :

زيد سفه نفسه
وزيد غبن رأيه
ووجع بطنه
وألم رأسه .

وقد أعرب الفراء « نفسه » تمييزا(١٠) فى قوله تعالى : « الا من سفه نفسه »(١١) .

وكان موقف البصريين تجاه هذه الشواهد العربية ليس موقف انكار لها ، ولا طعن فى روايتها لذا لجأوا الى تأويلها بالنكرات ، وتخريجها تخريجا يتمشى مع القاعدة التى قرروها .

ويتمثل هذا التأويل فى أربعة أمور :

أولا : أن يضمن الفعل ما يتعدى فينصب على أنه مفعول به .

ثانيا : أن يحكم بزيادة « أل » .

---

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢/٣٨٤ .
(١٠) ينظر : معانى القرآن ١ : ٧٩ ، والمشكل لمكى ١ : ٧٢ ، والكشاف ١ : ١٨٩ .
(١١) الآية ١٣٠ من سورة البقرة .

ثالثا : أن تنتصب هـذه المعارف على تقدير نزع الخافض .

رابعا : أنها منتصبة على التشبيه بالمفعول به(١٢) .

وهـذه الشواهد انما تمثل نزرا يسيرا بالقياس للشواهد العربية التى التزم العرب فيها بتنكير التمييز مما يصح أن يعتد بها وتتخـذ أصلا يقاس عليه ، وما جاء مخالفا لها يعـد شاذا فى بابه خارجا عن الأصل والقياس ، وهو أمر منطقى يتمشى ومذهب نحاة البصرة الذين يعتدون بالكثير فى بابه ولا يعولون على ما جاء مخـالفا لذلك ، لأن القليل لا حـكم له .

وقـد وصف سيبويه الكلام الذى جاء فيـه التمييز معرفة بأنه كلام خبيث يوضع فى غير موضعه ، لأن الحال والتمييز كلاهما لا يكون معرفة(١٣) .

(١٢) ينظر : الارتشاف ٢/٤٨٣ .
(١٣) ينظر : الكتاب ٣/١١٤ .

الصـــورة السادسة

تنكير معمولى « لا » النافية للجنس

أجمع نحاة البصرة على وجوب تنكير مدخـول لا النافية للجنس حقيقة ، أو تأويلا ، وذلك لأن عموم النفى الذى تفيده « لا » هـذه لا يتصور فى المعـرفة ، ومن ثم وجب اعمالها فى النـكرات دون المعـارف .

قال سيبويه : « واعلم أن كل شىء حسن لك أن تعمل فيه « رب » حسن لك أن تعمل فيـه (لا) »(١) .

وقـال أبو العبـاس المبـرد : « لا » لا تعمل الا فى نـكرة البتة »(٢) .

وحكى السيوطى اجماع البصريين فى ذلك فقـال ـ فى الشرط الثالث لاعمال « لا » عمل « ان » ـ : « أن يكون مدخولها نكرة فـلا تعمل فى معرفة باجماع البصريين ، لأن عموم النفى لا يتصور فيها ـ أى : فى المعرفة »(٣) .

وقد نص علماء البصريين على أن ما جاء بلفظ المعرفة يجب تأويله

(١) الكتاب ٢/٢٨٦ .
(٢) المقتضب ٤ : ٣٦٢ .
(٣) الهمع ١ : ١٤٤ ، ١٤٥ .

بالنكرة فقال ابن مالك : « يكون اسمها نكرة لأنها لا تعمل فى المعرفة الا عند تأويلها بنكرة »(٤) .

ومما سمع مما ظاهره عمل « لا » فى المعرفة قولهم :

١ ــ قضية ولا أبا حسن لها .

٢ ــ وفى الحديث : (اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده)(٥) .

وقد قال الشاعر(٦) :

أرى الحاجات عند أبى خبيب نكدن ولا أمية فى البلاد

وقول الآخر(٧) :

تبكى على زيد ولا زيد مثله برىء من الحمى سليم الجوانح

---

(٤) شرح التسهيل ١ : ٢٢٥ .

(٥) الهمع ١ : ١٤٥ .

(٦) البيت لابن الزبير الأسدى ، وهو من شواهد سيبويه ٢/٢٩٧ وفى البيت اضطراب فى النسبة انظر : الخزانة ٢/١٠٠ وشرح ابن يعيش ٢/١٠٢ والأصول ١/٣٨٣ والأمالى الشجرية ١ : ٣٦٥ .

(٧) البيت من شواهد المقرب ١ : ٨٩ ، وفى الهمع ١ : ١٤٥ وهو مجهول النسبة .

وقال الشاعر(٨) :

لا هيثم الليلة للمطى

فهذه الشواهد ــ نثرية وشعرية ــ مروية عن العرب ، وقد عملت « لا » فيها فى المعارف لذا وجب تأويلها بالنكرة .

قال سيبويه : « واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة فى هذا الباب ، لأن « لا » لا تعمل فى معرفة أبدا ، فأما قول الشاعر :

لا هيثم الليلة للمطى

فانه جعله نكرة كأنه قال : لا هيثم من الهيثمين ، ومثل ذلك « لا بصرة لكم » ، وقال ابن الزبير الأسدى :

أرى الحاجات عند أبى خبيب نكدن ولا أمية بالبلاد

وتقول : « قضية ولا أبا حسن » تجعله نكرة ، قلت : فكيف يكون هذا ؟ ، وانما أراد عليا ــ رضى الله عنه ــ فقال ــ يعنى : الخليل ــ : لأنه لا يجوز لك أن تعمل « لا » فى معرفة ، وانما تعملها فى النكرة ، فاذا جعلت « أبا حسن » نكرة حسن لك أن تعمل « لا » وعلم المخاطب أنه قد دخل فى المنكورين على ، وأنه قد غيب عنها .

---

(٨) البيت من شواهد سيبويه ٢/٢٩٦ ، وشرح الكافية للرضى ١ : ٢٦٠ والأمالى الشجرية ١٠/٣٦٥ . والمقتضب ٤/٣٦٢ ، والأصول ١/٣٨٢ والمسائل المنثورة ٩٧ والخزانة ٤/٥٧ وقيل هو هيثم بن الأشتر كما مشهورا بين العرب بحسن الدهاء ومعرفة البيداء .

فان قلت : أنه لم يرد أن ينفى كل من اسمه على ، فانما أراد أن ينفى منكورين كلهم فى قضيته مثل على كأنه قال : لا أمثال على لهذه القضية ، ودل الكلام على أنه ليس لها على وأنه قد غيب عنها)(٩) .

وقال السيوطى : « وأما ما سمع مما ظاهره اعمالها فى المعرفة . فمؤول باعتقاد وتنكير ـ كما تقدم فى العلم ـ بأن جعل الاسم واقعا على مسماه ، وعلى كل من أشبهه فصار نكرة لعمومه ، أو بتقدير « مثل »)(١٠) .

وأما نحاة الكوفة فقد خالفوا فى وجوب تنكير معمول « لا » فأجازوا اعمالها فى المعارف مستدلين بالشواهد السابقة وما شاكلها .

قال السيوطى : « وخالف الكوفيون فى هذا الشرط ، فأجاز الكسائى اعمالها فى العلم المفرد نحو : لا زيد ، والمضاف لكنية نحو : لا أبا محمد أو « لله » ، أو « الرحمن » أو « العزيز » نحو : لا عبد الله ، ولا عبد الرحمن ، ولا عبد العزيز ، ووافقه الفراء على « لا عبد الله » لأنه حرف مستعمل يقال لكل أحد عبد الله ، وخالفه فى الأخيرين ، لأن الاستعمال لم يلزم فيهما كما لزم عبد الله ، والكسائى قاسهما عليه ـ وجوز الفراء اعمالها فى ضمير الغائب ، واسم الاشارة نحو : لا هو

---

(٩) الكتاب ٢/٢٩٦ ، ٢٩٧ .
(١٠) الهمع للسيوطى ١ : ١٤٥ .

ولا هى ولا هذين لك ، ولا هاتين لك ، وكل ذلك خطأ عند البصريين)(١١) .

هذا ما ذكره السيوطى ونسبه للفراء ويستنبط منه أمران :

الأول : أن الفراء يوافق البصريين فى أن المعرفة مؤولة بالنكرة حيث أجاز : لا عبد الله دون قولك : لا عبد الرحمن ، ولا عبد العزيز محتجا بأن « لا عبد الله » حرف مستعمل يقال لكل أحد(١٢) .

الثانى : أن ما مثل به من نحو : لا هو ، ولا هى مشكل من حيث ان هذه الضمائر مرفوعة منفصلة ، و « لا » النافية للجنس تعمل عمل « ان » أى : تعمل النصب فى اسمها ، فكان الأجدر فى التمثيل على مذهب الفراء أن يقال : لا اياه ، ولا اياها من قبل أن هذه الضمائر ضمائر نصب .

لقد كان الرضى أدق من السيوطى فى عرض مذهب الفراء اذ قال : (وجوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة بأحد التأولين فى الضمير واسم الاشارة نحو : لا اياه ها هنا ، ولا هذا ، وهو بعيد غير مسموع »(١٣) .

---

(١١) المصدر السابق ١ : ١٤٥ .
(١٢) انظر : « لا » واستعمالاتها فى القرآن الكريم د. على أحمد طلب ص ٢٩ .
(١٣) شرح الكافية للرضى ١ : ١٦٠ .

مما سبق من عرض المذهبين نخلص الى أمرين :

الأول : أن اسم « لا » النافية للجنس يجب أن يكون نكرة حقيقة أو تقديرا على ما ذهب اليه البصريون ، وما سمع مما ظاهره عملها فى المعارف فهو مؤول بالنكرة .

الثانى : أن الكوفيين لا يشترطون فى اسم « لا » أن يكون نكرة بل يجوز عندهم أن يكون معرفة محتجين بظواهر الشواهد المسموعة عن العرب التى اعتبروها أدلة على اعمال « لا » فى المعارف ، وقاسوا عليها .

المعارف المؤولة بالنكرة

نص البصريون على أنه لا يجوز القياس على ما سمع من عمل « لا » فى المعرفة المؤولة بالنكرة .

قال المالقى : « ولا يقاس على ذلك »(١٤) .

وأما العلامة ابن مالك فانه يجيز أن ينقاس على ذلك بعض الأعلام حيث قال : « وقد يؤول غير « عبد الله » و « عبد الرحمن » من الأعلام بالنكرة ، فيعامل معاملتها بعد نزع ما أضيف اليه من آل ولام ، ولا يعامل بهذه المعاملة اسم اشارة ولا ضمير خلافا للفراء »(١٥) .

---

(١٤) رصف المبانى : ٢٦٠ ، ٢٦١ ت أ. أحمد الخراط ط دمشق ١٩٧٥ .

(١٥) التسهيل لابن مالك (٦٨) .

ويستنبط من كلام ابن مالك ثلاثة أمور :

١ ـ أنه يخالف الكسائى فيما ذهب اليه من اجراء العلم المضاف « لله » أو الرحمن أو العزيز مجرى النكرة .

٢ ـ أنه يرد مذهب الفراء فى اجراء الضمير واسم الاشارة مجرى النكرة .

٣ ـ أنه يجيز القياس على ذلك فى بعض الأعلام .

ولقد اختار الأستاذ الدكتور على أحمد طلب مذهب ابن مالك حيث قال : « واننى لا أرى مانعا من قياسية عمل « لا » فى المعرفة المؤولة بالنكرة أى : التى يمكن تأويلها بالنكرة فما المانع من أن يقال : مصر معتدلة المناخ ولكن لا مكة فيها ، والقوم شجعان ولكن لا حاتم بينهم ، والمسلمون فى حيرة ولكن لا أبا حفص لهم ؟ (١٦) .

---

(١٦) « لا » واستعمالاتها فى القرآن الكريم ص ٣٢ .

الصـــورة الســابعة

تنكير معمول « لا » العاملة عمل « ليس »

اعلم أن « لا » تعمل عمل « ليس » فى لغة أهل الحجاز ، وأما بنو تميم فانهم لا يعملونها(١) .

وفى اعمال « لا » عمل « ليس » ثلاثة مذاهب للعلماء(٢) :

أحدها : الجواز ، وهو مذهب سيبويه ، ومن وافقه .

ثانيها : المنع ، واليه ذهب الأخفش والمبرد .

الثالث : أنها عاملة فى الاسم ، وهى واسمها فى موضع ابتداء ، ولا تعمل فى الخبر أصلا حكاه ابن ولاد عن الزجاج .

والحق أن ما نسب الى أبى العباس المبرد من أنه يمنع اعمال « لا » عمل « ليس » ليس صوابا فقد قال — فى مقتضبه — : « وقد تجعل « لا » بمنزلة « ليس » لاجتماعهما فى المعنى » (٣) . فهو لا يمنع عملها بل يراه قليلا ، وهو مذهب سيبويه .

وجمهور النحويين يشترطون تنكير معموليها .

---

(١) انظر : الهمع للسيوطى ١ : ١٢٥ .

(٢) انظر : الهمع ١ : ١٢٥ ، وشرح التسهيل للدمامينى ١ : ١٩٣ ، ١٩٤ .

(٣) المقتضب ٤ : ٣٨٢ .

قال سيبويه : (وقد جعلت — وليس ذلك بالأكثر — بمنزلة «ليس» وانى جعلتها بمنزلة « ليس » كانت حالها كحال « لا » فى أنهـا فى موضع ابتداء وأنها لا تعمل فى معرفة)(٤) .

وقال المبرد : (وقد تجعل « لا » بمنزلة « ليس » لاجتماعهما فى المعنى ، ولا تعمل الا فى نكرة ، فتقول : لا رجل أفضل منك)(٥) .

وقال ابن مالك :

فى النكرات أعملت — كليس — « لا » .

وقال المرادى(٦) : « الثـانى — من أقسـام « لا » العاملة — العـاملة عمل « ليس » ، ولا تعمل — أيضا — الا فى النـكرات كقول الشاعر(٧) :

تعـز فـلا شىء على الأرض باقيا
ولا وزر مما قضى اللـه واقيـا

---

(٤) الكتاب ٢ : ٢٩٦ .

(٥) المقتضب ٤ : ٣٨٢ .

(٦) الجنى الدانى : ٢٩٢ .

(٧) البيت مجهول النسبة ، وهو من شـواهد المغنى : ٢٦٤ ، وابن عقيل ١ : ١٢٨ وأوضـح المسالك ١ : ٢٠٤ ، وحاشـية الصبان ١ : ٢٥٣ ، والهمع ١ : ١٢٥ .

وقــول الآخــر(٨) :

تصرتك اذ لا صــاحب غير خــاذل
فبوئت حصـــنا بالكماة حصـــينا

وقال سعد بن مالك(٩) :

من صـــــد عن نيرانهـــا فأنا ابن قيس لا بـــراح

قال بدر الدين : « أراد لا براح لى ، فترك تكرير « لا » وقـع الاسم بعدها دليل على الحاقها بـــ « ليس »)(١٠) .

قال رؤبة بن العجاج :

وأجاز أبو الفتح بن جنى اعمال « لآ » عمل « ليس » فى المعرفة، ووافقه ابن مالك ، وذكره ابن الشجرى(١١) فى قول النابغـــة الجعـدى(١٢) :

وحلت ســواد القلب لآ أنا باغيـــا
ســواها ولا فى حبهـــا متراخيـا

---

(٨) البيت من شــواهد المغنى ٢٦٤ ، وشرح شواهده : ٢١٢ ، والجنى الدانى ٢٩٣ ، والعينى ٢ : ١٤٠ .

(٩) البيت من شواهد الكتاب ١ : ٢٨ ، ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، والخزانة ١ : ٢٢٣ ، وابن الناظم : ١٥٠ . وأمالى ابن الشجرى ١/٤٣١ .

(١٠) شرح الألفية لابن الناظم : ١٥٠ .

(١١) الجنى الدانى : ٢٩٣ .

(١٢) انظر ديوانه ١٧١ ، والمغنى ٢٦٥ .

وقد قاس عليه المتنبى فى قوله(١٣) :

اذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى
فلا الحمد مكسوبا ولا المـال باقيا

وقول الشاعر(*) :

أنكرتها بعد أعوام مضين لها لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا

وقد تأول الجمهور هــذه الشواهد ، فقال ابن مالك : « يمـــكن عندى أن يجعل « أنا » مرفوع بـــ « فعل مضمر ناصب « باغيا » على الحال تقديره : لا أرى باغيا ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل ، ويجوز أن يجعل « أنا » مبتدأ ، والفعل المقدر بعده خبرا ناصبا « باغيا » على الحال ، ويكون هــذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليــه »(١٤) .

وبمثل ما خرج ابن مالك هــذا يخرج الجمهور بقية الشواهد التى ظاهرها اعمال « لا » فى المعرفة .

---

(١٣) ديوانه ٤ : ٢٨٣ ، والجنى الدانى : ٢٩٤ ، وابن الشجرى ١ : ٤٣٤ .

(*) البيت مجهول النسبة ، وهو من شواهد ابن هشام فى شرح شذور الذهب شــاهد رقم ٩٣ ، والدر المصــون ٢ : ٣٢٤ ، والبحر المحيط ٢ : ٨٨ .

(١٤) انظــر : شرح الأشــمونى ١ : ٢٥٣ ، والهمع ١ : ١٢٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٧٧ .

والواقع ان اعمال « لا » النافية عمل « ليس » هنا سواء في النكرات والمعارف اذ اصلها عمل « ليس » قليل أصلا كما نص على ذلك سيبويه وجمهور النحويين ، وعليه فلا ضرورة للتأويل والتخريج ، وكان على النحويين ان يقولوا : ان اعمال « لا » النافية عمل « ليس » قليل ، وهي تعمل في المعارف كما تعمل في النكرات ، وان كان الغالب فيها ان تعمل في النكرات .

وذلك لأن القواعد النحوية مأخوذة من الشواهد ، وقد جاءت القواعد دالة على اعمالها في النكرة والمعرفة كما جاءت بذكر الخبر بعدها ، وهذا بعيدا عن تكلف التخريج والتأويل فيما لا يحتاج الى تخريج وتأويل(١) .

الصـــورة الثـــامنة

٨ ـ المنعوت والجملة أو شـــبه الجملة

من شروط النعت بالجملة أن يكون مدلولها نكرة محققة أو تأويلا ، قال ابن الناظم : « تقع الجملة موقع المفرد نعتا كما تقع موقعه خبرا الا أنه لتأولها بالمفرد النكرة لا يكون المنعوت بها الا نكرة ، أو ما في معناها »(١) .

فمثال المنعوت والجملة ، وهو نكرة لفظا ومعنى قوله تعالى : « واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله »(٢) ، فجملة « ترجعون » في موضع نصب نعت لقوله « يوما » ، وهو نكرة لفظا ومعنى .

هل يجوز والجملة الواقعة بعد المعرفة

يقول جمهور النحويين انه يجوز أن يأتي والجملة الواقعة بعد المعرفة نكرة الى معناه لا الى لفظه ، فإن لفظه معرفة ومعناه نكرة على الذي ذكرناه(٣) .

---

(١) شرح التسهيل لابن الناظم ، ص ٢٨٨ .
(٢) من الآية ٢٨١ سورة البقرة .
(٣) شرح الأشموني ١/١١١ وانظر الهمع ١/١١٠ .

ولقـــد أمر على اللئيم يسبنى فأعف ثم أقول لا يعنينى

فـــ جملة « يسبنى » فى موضع جـــر نعت لقوله « اللئيم » ، وانما صح نعت الجملة به لأن المعرف بأل الجنسية لفظه معرفة ، ومعناه نكرة فروعى المعنى(٤) .

وقال أبو حيان فى الارتشاف : « ولا ينعت بالجملة المعرف بأل الجنسية خلافا لمن أجاز ذلك »(٥) .

وقد ذكر بعضهم أن جملة « يسبنى » يجوز أن تكون حـــالا نظرا الى لفظ المنعوت فانه معرفة بأل الجنسية(٦) .

ورجح بعضهم احتمال الحـــالية فى البيت من الوصـــفية ، لأن الوصفية تحتمل ما هو المقصود ، وهو أن هـــذا وصف دأبـــه وديدنه مر أو لم يمر ، ويحتمل غـــيره ، وهـــو أن هـــذا الوصف ثابت له فى الجملة ، ولا دوام له .

وأما الحالية فلا تحتمل خلاف المقصود ، لأن معناها أنه يمر حال

---

(٤) التصريح ٢/١١١ ، وانظر : الأشمونى ١/٢٣٩ .
(٥) الارتشاف ٢ : ٥٩٨ ، وانظر التصريح ٢/١١١ .
(٦) انظر : حاشية يس على التصريح ٢/١١١ .

السب ، وهو يعرض عنه تكرما ، فلا ينبغى العدول عنه ، لأنه يغنى عن الاعتذار عن الوصف بالجملة .

وهـــذه الحال مؤكدة ، لأن كونه لئيما يفيد دوام سبه ، لا تقيده بحال المرور(٧) .

وقد ذكر ابن هشام أن الجمـــلة الواقعة بعـــد نكرة محضـــة لا تكون الا نعتا ، واما ان وقعت بعـــد نكرة غير محضـــة بأن تكون موصوفة أو محلاة بأل الجنسية احتملت الحالية أو الوصـــفية ، وذلك نحو قوله تعالى : « وآية لهم الليل نسلخ منـــه النهار »(٨) فان جملة « نسلخ » تحتمل أن تكون فى موضع نصب حالا ، أو فى موضع رفع صـــفة(٩) .

كذلك يقع شبه الجملة الظرف والجار مع مجروره نعتا بشرطين :

الأول : أن يكون منعوت شبه الجملة نكرة .

الثانى : أن يكونا تامين أى : مقيدين بوصف أو اضافة نحو قوله

---

(٧) انظر : حاشية يس على التصريح ٢/١١٢ .
(٨) من الآية ٣٧ من سورة يس .
(٩) الاعراب عن قواعد الاعراب لابن هشام ٨٢ ت د. رشيد العبيدى .

تعالى : « زدناهم عذابا فوق العذاب بما كانوا يفسقون »(١٠) ، وقوله تعالى : « رسول من الله يتلو صحفا مطهرة »(١١) .

وعلى نحو ما جاز فى الجملة يجوز فيما أشبهها فاذا كان منعوت شبه الجملة معرفا بأل الجنسية جاز فى شبه الجملة الحالية أو الوصفية نحو : رأيت الطير فوق الأشجار ، والسمك فى البحار(١٢).

(١٠) من الآية ٨٨ سورة النحل .
(١١) من الآية ٢ سورة البينة .
(١٢) انظر مغنى اللبيب ٢/٤٤٢ .

الصـــورة التاسعة

٩ ـ تنكير الوصف المشـابه للمضارع

قال ابن مالك ـ فى منظومته النحوية الشهيرة ـ :

وان يشابه المضاف « يفعل » وصفا فـ عن تنكيره لا يعزل

الوصف الذى يشبه المضارع فى العمل اذا أضيف فهو نكرة لا يتعرف بالاضافة ، ولا يتخصص .

والوصف الذى يشبه الفعل المضارع هو ما أريد به الحال أو الاستقبال ، وهو ثلاثة أنواع(١) :

١ ـ اسم الفاعل نحو : « ضارب زيد الآن أو غدا » .
٢ ـ اسم المفعول نحو : « مروع القلب » .
٣ ـ الصفة المشبهة نحو : « قليل الحيل وعظيم الأمل » .

فاسم الفاعل ـ هنا ـ مضاف الى منصوبه معنى ، والأصل ضارب زيدا واسم المفعول ، والصفة المشبهة مضافان الى مرفوعهما معنى ، والأصل : مروع القلب ، وقليلة حيله ، وعظيم أمله فحذف التنوين من الوصف وأضيف ، واضافة هذه الصفات الى معمولها لا تفيدها تعريفا .

(١) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٣٨٥ ، والتصريح ٢ : ٢٨ والارتشاف ٢ : ٥٠٤ .

والذى يدلك على أن اضافة هـذه الصفات لا تفيد تعريفـا أمور :

أولا : جواز دخول « رب » على هـذه الأوصـاف نحو : رب راجينا ، وقال الشاعر(٢) :

يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا

فأدخل الشاعر « رب » على المضـاف الوصف ، ورب تختص بالنكرات ، فلو كان الوصف معرفة لمـا صح ذلك .

ثانيا : وصف النكرة به ، ولا توصف النكرة بالمعرفة فلا يقال : جاء رجل الفاضل ومما جاء نعتا للنكرة قوله تعالى : « هديا بالغ الكعبة »(٣) . فـ « هديا » نكرة منصوبة على الحال ، و « بالغ الكعبة » نعتها ، ولو كان معرفا بالاضافة لما جاز أن يكون نعتا للنكرة(٤) .

---

(٢) البيت لجرير ، وهو من شواهد الكتاب ، ونسب لأبى محجن الثقفى ١ : ٤٢٧ ، وانظر المقتضب ٤ : ١٤٩ ، وابن يعيش ٣ : ٥١ ، وابن الناظم : ٣٨٥ ، والتصريح ٢/٢٨ .

(٣) من سورة المائدة الآية ٩٥ .

(٤) انظر : مغنى اللبيب ٢/٥١١ ، وابن الناظم : ٣٨٥ ، والتصريح ٢/٢٨ .

ثالثا : نصب هـذا الوصف المضاف على الحال نحو قوله تعالى : « ومن الناس من يجادل فى الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ثانى عطفه » فـ « ثانى » حال من الضمير المستتر فى قوله تعالى : « يجادل » والحال واجب التنكير ، والأصل عدم التأويل(٦) .

وقال الهـذلى(٧) :

فأتت به حوش الفـؤاد مبطنا سهدا اذا ما نام ليـل الهوجل

فى قوله : « حوش الفؤاد » صفة مشبهة منصوبة على الحال من الهاء المجرورة محلا فى « به » .

رابعا : دخول الألف واللام على هـذا الوصف المضاف نحو : « الضارب زيد ، والضاربا زيد ، والضاربو زيد » فلو كان هذا الوصف معرفا بالاضافة لما صح دخول الألف واللام عليـه ، لأنه لا يجتمع تعريفان على الاسم الواحد(٨) .

---

(٥) من سورة الأنبياء الآيتان ٧ ، ٨ .

(٦) انظر : المغنى ٢ : ٥١١ ، وابن الناظم : ٣٨٥ ، والتصريح ٢ : ٢٨ .

(٧) البيت لأبى كبير الهذلى . مغنى اللبيب ٢/٥١١ ، والتصريح ٢/٢٨ .

(٨) انظر : مغنى اللبيب ٢/٥١١ ، وارتشاف الضرب لأبى حيان ٣ : ٥٠٥ .

فائدة إضافة هذه الأوصاف الى معمولها

ذكر النحاة أن اضافة الوصف المشابه للمضارع الى معموله لا تفيد تعريفا ، ولا تخصيصا ، وانما هى لمجرد التخفيف اذ الأصل فيهن أن يعملن النصب ، ولكن الخفض أخف منه ، اذ لا تنوين معه ولا نون(٩) .

والدليل على أن هذه الاضافة لا تفيد تخصيصا أن التنوين فيها منوى اذ ان أصل قولك : « ضارب زيد » بالخفض : ضارب زيدا بالنصب والتنوين فالاختصاص بالمعمول موجود قبل الاضافة فلم تحدث الاضافة تخصيصا(١٠) .

وقد زعم ابن مالك أن اضافة الوصف تفيد التخصيص فقد رد على ابن الحاجب قوله : « ولا تفيد الا تخفيفا » فقال ابن مالك : بل تفيد ـ أيضا ـ التخصيص فان « ضارب زيد » أخص من « ضارب » ، فقال ابن هشام ، وهذا سهو لأن التخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتى بالاضافة(١١) .

وقد سبق ابن مالك فى وجهة نظره هذه ابن الضائع حيث اعترض على ابن عصفور حيث قال : وأما قوله ـ أى : ابن عصفور ـ

---

(٩) انظر : المغنى ٢ : ٥١١ ، والتصريح ٢ : ٢٨ .
(١٠) انظر : مغنى اللبيب ٢ : ٥١١ ، والتصريح ٢ : ٢٨ .
(١١) انظر : المصدرين السابقين فى موضعيهما .

ولا تخصيص فغير صحيح ، لأنك اذا قلت : هذا ضارب امرأة فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة(١٢) .

وما قرره النحويون من أن هذه الاضافة لا تفيد الا التخفيف المتمثل فى حذف التنوين والنون والضمير فى نحو : « ضارب زيد ، والضاربا زيد ، والضاربو زيد » يشكل بقولك : « الضارب الرجل » فان هذه الاضافة غير محضة ، ولم يحذف منها تنوين ، لأنه لا يجتمع التنوين و « أل » ولا نون ، لأن الوصف اسم مفرد ليس مثنى ولا مجموعا جمعا مذكرا سالما ، ولا ضمير ، لأنه مضاف الى مفعوله . الا اذا قيل ـ فى ازالة هذا الاشكال ـ : أن هذه الاضافة محمولة على الصفة المشبهة نحو : « الحسن الوجه » لأن هذه الصفة محمولة على اسم الفاعل فى النصب ، وذلك للشبه الحاصل بينهما فى المضاف ، والمضاف اليه ، لأن المضاف فيهما محلى بالألف واللام ، والمضاف اليه فيهما معمول معرف بالألف واللام(١٣) .

---

(١٢) انظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢ : ٢٨ .
(١٣) انظر : حاشية الشيخ يس على التصريح ٢ : ٢٨ .

١٠ ــ تذكير اسم التفضيل اذا جر المفضول معه بـ « من »

من حالات استعمال اسم التفضيل ــ فى الدراسات النحوية ــ أن يكون مجردا من « أل » ، والاضافة ، فيجب له ــ عندئذ ــ حكمان(١) :

الأول : أن يلزم اسم التفضيل الافراد ، والتذكير ، والتنكير ، تقول : زيد افضل من عمرو ، والزيدان افضل من عمرو وأخيه ، والزيدون افضل من عمرو واخوته ، وهند افضل من أختها ، وهندان افضل من اخواتهما ، والهنود افضل من أخواتهن .

قال الله تعالى : « ليوسف وأخوه أحب الى أبينا منا »(٢) .

الثانى : أن يؤتى بعده بـ « من » جارة للمفضول ، وقد تحذف مع المفضول للعلم بهما نحو قوله تعالى : « والآخرة خير وأبقى »(٣)

---

(١) ينظر : المقتضب للمبرد ١ : ١٦٨ ، والهمع للسيوطى ٢/١٠٢ ، ١٠٣ ، وأوضح المسالك ١٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٩٥ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/١٠٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٨٠ .

(٢) الآية ٨ من سورة يوسف .

(٣) الآية ١٧ من سورة الأعلى .

أى : خير من الدنيا ، وباقى ماتا ، وقد جاء الثانية وحذفها فى قوله تعالى : « أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا »(٤) أى : وأعز منك .

وقد سمع حذف « من » بكثرة فى مواضع منها : أن يكون اسم التفضيل خبرا فى الحال ــ كما تقدم ــ أو فى الأصل لمبتدأ حذف « أن » ، وثانى مفعولى « ظن » ، وثالث مفاعيل « أعلم » ، « أرى » ، وقل حذف « من » اذا كان « أفعل » حالا ، أو نعتا .

وعلى ذلك فان « أفعل التفضيل » اذا جىء معه بـ « من » جارة للمفضول لزم تنكيره كما لزم افراده ، وتذكيره ، ومن ثم لا يجوز تعريفه كما لا يجوز تثنيته وجمعه ، وتأنيثه لاجرائه مجرى الأبناء .

وأما قول أبى عثمان عمر بن بحر الجاحظ الأديب فى بيت الأعشى(٥) :

ولست بالأكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر

« انه يبطل قول النحويين « لا تجتمع « أل » و « من » فى اسم التفضيل » ، قال ابن هشام : « فجعل ــ أى : الجاحظ ــ كلا من « أل » و « من » معتدا به جاريا على ظاهره »(٦) .

---

(٤) الآية ٣٤ من سورة الكهف .

(٥) البيت من شواهد ابن يعيش ٣/٦ ، ١٠٠/٦ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ومغنى اللبيب لابن هشام ٢/٥٧٢ ، والتصريح ٢/١٠٤ ، وأبن الناظم ٤٨١ ، وأوضح المسالك ت الصعيدى ١٧٥ .

(٦) مغنى اللبيب لابن هشام ٢/٥٧٢ .

وقد خرج النحويون هـذا البيت على خمسة أوجه(٧) :

الأول : أن « ال » فى قوله « الأكثر » زائدة ، وليست للتعريف ، فلم تمنع من وجود « من » كما لم تمنع الاضافة ، وقد اعتبر النحويون « ال » فى كل من الحال والتمييز زائدة .

الثانى : أن قوله « منهم » ليس متعلقا بالأكثر المذكور المعـرف بال وانما متعلق بأكثر نكرة محذوفا مبدلا من الأكثر المذكور بدل نكرة من معرفة ، والأصل « ولست بالأكثر أكثر منهم » .

الثالث : أن « من » ظرفية بمعنى « فى » ، والمعنى : ولسـت بالأكثر فيهم .

الرابع : أن « من » لبيان الجنس أى : من بينهم كما تقول : أنت منهم الفارس البطل أى : أنت من بينهم الفارس البطل .

الخامس : أن « منهم » متعلقـة بـ « ليس » ، وقـد رد ذلك بأمرين :

١ ـ أن ليس ـ عند بعضهم ـ لا تدل على الحدث .

٢ ـ أنه يلزم على ذلك الفصل بين « أفعل » ، وتمييز « حصى » بأجنبى ، وأجيب بأن الظروف تتعلق بالوهم ، وفى « ليس » رائحـة

---

(٧) ينظر : مغنى اللبيب ٢/٥٧٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/١٠٤ ، وابن الناظم ٤٨١ .

فعلك « انتفى » أى : رائحة الفعل الدال على الحدث ، وعن الثانى بأن الفصل بين العامل والتمييز قـد جاء فى الضرورة ألا ترى أن الشاعر ـ لمـا اضطر فصل فقال(٨) :

على أننى بعد ما قد مضى ثلاثون للهجـر حولا كميلا

ولاشك فى أن « أفعل » أقوى فى العمل من « ثلاثون »(٩) .

---

(٨) البيت من شـواهد الكتاب ، ولم ينسب ١/٢٩٢ ونسبه العينى فى شواهده الى العباس بن مرداس ٤/٤٨٩ ، وقال البغدادى هو من الخمسـين ١/٥٧٥ ، وشرح المفصـل لابن يعيش ٤/١٣٠ ، ومغنى اللبيب ٢/٥٧٢ .

(٩) ينظر : مغنى اللبيب لابن هشام ٢/٥٧٣ .

الصـــورة الحـــادية عشرة

١١ = وجوب تنكير نعت النكرة

قال جمهور النحويين لا تنعت النكرة الا بالنكرة مثلها نحو : مررت بقوم كرماء ، ليتحد الغرض المقصود بالنسبة ، وهـــو المنعوت ، لأن النعت انما يجيء لتكميل المنعوت ، فان كان معرفة عين مسمى المنعوت ، وزال ما قصد فيـــه من الابهام والشيوع(١) .

ولهذا أوجبوا موافقة النعت للمنعوت فى التعريف والتنكير ، فمتى كان المنعوت نكرة ، لا يكون نعته الا نكرة ، ولذلك قال صاحب التصريح : « ولا يجوز تخالفهما فى التعريف والتنكير ، لأن التعريف يقتضى كون ذلك المعين غير مدلول عليـــه بحسب تعيينه ، والتنكير يقتضى ذلك المعين مدلولا عليه بحسب تعيينه ، فالجمع بينهما جمع بين النفى والاثبات ، وهو محال قاله الفخر الرازى »(٢) .

وقد أوجب سيبويه مطابقة الصفة للموصـــوف فى التنـــكير حيث قال : « فأما النعت الذى جرى على المنعوت فقولك : مررت برجل ظريف قبلُ ، فصار النعت مجرورا مثل المنعوت ، لأنهما كالاسم الواحـــد ، وانما صارا كالاسم الواحد من قبل أنك لم ترد الواحد من الرجـــال الذين كلّ واحد منهم رجلٌ ، ولكنك أردت الواحد من الرجال الذين كلّ واحد منهم رجلٌ فهو نكرة ، وانما كان نكرة ، لأنه من أمة كلها له مثل

---

(١) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم : ٤٩١ .
(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٢ : ١٠٩ .

اسمه ، وذلك أن الرجال كلّ واحد منهم رجل ، والرجـــال الظرفاء كلّ واحد منهم رجل ظريف ، فاسمه يخلطه بأمته حتى لا يعرف منهـــا ، فان أطلت النعت فقلت : مررت برجل عاقل كريم مسلم فأجـــره على أوله »(٣) أى : فاجعله نكرة مثل نعته .

وقال : « اعلم أن المعرفة لا توصف الا بمعرفة كما أن النـــكرة لا توصف الا بنكرة مثلها »(٤) .

وفى أسرار العربية : (فان قيل : فلم توصف المعرفة بالنـــكرة ، والنكرة بالمعرفة ، وكذلك سائرها ، قيل : لأن المعرفة ما خص الواحـــد من جنسه ، والنكرة ما كان شائعا فى جنسه ، والصفة فى المعنى هى الموصوف ، ويستحيل الشىء الواحد أن يكون شائعا مخصوصا ، واذا استحالَ هـــذا فى وصف المعرفة بالنكرة ، والنكرة بالمعرفة كان فى وصف الواحد بالاثنين ، والاثنين بالجمع أشـــد اســـتحالة ، وكذلك ســـائرها »(٥) .

وفى المقتصد : « لأن النكرة عامة يدل واحدها على أكثر منـــه ، والمعرفة خاصة لا تدل الا على نفسها ، فلو نعت المعـــرفة بالنـــكرة ، والنكرة بالمعرفة لكنت قـــد نعت القليل بالكثير ، والكثير بالقليل ، وهذا لا يجوز ، ولأن النعت متمم لبيان الاسم فلا ينبغى أن يخـــالفه فى

---

(٣) الكتاب لسيبويه ١ : ٤٢١ ، ٤٢٢ .
(٤) الكتاب ٢/٦ ، وانظر المقتضب للمبرد ٤ : ٣١٥ .
(٥) أسرار العربية ٢٩٤ .

تعريفه وتنكيره ، لأن النكرة مجهولة فلا يصح أن تبين المعروف ، والمعرفة ثابتة العين فلا يصح أن تتبع مالم يثبت له عين ، وهو النكرة »(٦) .

وقال ابن عقيل : « فلا تنعت المعرفة بالنكرة فلا تقول : مررت بزيد كريم ، ولا تنعت النكرة بالمعرفة ، فلا تقول : مررت برجل الكريم »(٧) .

وقال السيوطى : « وانما وجبت الموافقة فى ذلك حذرا من التدافع بين ما هما فى المعنى واحد ، لأن فى التعريف ايضاحا ، وفى التنكير ابهاما ، والنعت والمنعوت فى المعنى واحد »(٨) .

وشرط جمهور النحويين ألا يكون نعت النكرة أعم منها ، ورد ذلك ابن خروف وقال : توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة من غير ملاحظة تخصيص ولا تعميم ، وقال : وما ذهب اليه الجمهور دعوى بلا دليل(٩) .

وذهب الكوفيون الى جواز تخالف النعت للمنعوت فى التعريف

---

(٦) ينظر : المقتصد فى شرح الأيضاح لعبد القاهر الجرجانى ٢/٩٠٠ — ٩٠١ وشرح عيون الاعراب : ٢١٨ .

(٧) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/١٧٩ ، وأوضح المسالك الى ألفية ابن مالك لابن هشام ت الصعيدى : ١٧٧ .

(٨) همع الهوامع للسيوطى ٢ : ١١٦ .

(٩) همع الهوامع ٢ : ١١٦ .

والتنكير فى المدح والذم ، ومثلوا لذلك بقوله تعالى : « ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا وعدده »(١٠) ، فجعلوا اسم الموصول « الذى » صفة لقوله « همزة » ، وأعرب البصريون « الذى » بدلا لا نعتا(١١) .

وجوز أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش وصف النكرة بالمعرفة اذا خصصت بالوصف ، وعليه فقد جعل « الأوليان » صفة لقوله « فآخران »(١٢) من قوله تعالى : « فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان »(١٣) .

وجوز قوم من النحويين وصف المعرفة بالنكرة مطلقا(١٤) ، وشرط ابن الطراوة لذلك أن يكون الوصف خاصا بالموصوف لا يوصف به غيره ، وقد استدل على ذلك بقوله(١٥) :

أبيت كأن ساورتنى ضئيلة من الرقش فى أنيابها السم ناقع

---

(١٠) الآيتان الأولى والثانية من سورة الهمزة .

(١١) انظر : همع الهوامع ٢ : ١١٧ .

(١٢) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٣/١٧٦ ، والهمع للسيوطى ٢/١١٧ .

(١٣) الآية ١٠٧ سورة المائدة .

(١٤) ينظر : همع الهوامع ٢ : ١١٧ .

(١٥) البيت للنابغة الذبيانى انظر : مغنى اللبيب ٢/٥٧١ ، وتوضيح المقاصد للمرادى ٣/١٧٦ ، وطبقات النحويين للزبيدى ٤١ ، والهمع ٢ : ١١٧ .

فجعل « ناقع » صفة « للسم »(١٦) •

قال ابن هشام : « والصواب أنه خبر للسم ، والظرف متعلق به ، أو خبر ثان »(١٧) •

وأما قولهم : « ما يحسن بالرجل خير منك » فان الخليل يعتبره من قبيل نعت المعرفة بالمعرفة على تقدير « أل » فى المنعوت ، وخالفه الأخفش وحكم بتنكير النعت والمنعوت على تقدير زيادة « أل » فى الرجل اذ هو يجوز وصف النكرة بالمعرفة ، ولا يجوز وصف المعرفة بالنكرة(١٨) •

---

(١٦) ينظر : المرادى ٣/٧٦ ، والهمع ٢/١١٧ •
(١٧) مغنى اللبيب لابن هشام ٢/٥٧١ •
(١٨) توضيح المقاصد للمرادى ٣/١٣٦ •

مصـــادر البحث

١ ــ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى تحقيق وتعليق د• مصطفى أحمد النماس ــ الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م مطبعة النسر الذهبى القاهرة •

٢ ــ الأزهية فى علم الحروف للهروى تحقيق عبد المعين الملوحى ــ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سوريا ١٣٩١هـ ١٩٧١م •

٣ ــ أسرار العربية لأبى البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى • تحقيق محمد بهجة البيطار • مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق سوريا •

٤ ــ الأشباه والنظائر النحوية لجلال الدين السيوطى حيدر آباد الهند ١٣٦١هـ •

٥ ــ الأصول فى النحو لأبى بكر محمد بن سهل بن السراج النحوى البغدادى • تحقيق د• عبد الحسين الفتلى • مؤسسة الرسالة ــ الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م •

٦ ــ الأعراب من قواعد الاعراب لجمال الدين بن هشام تحقيق د• رشيد العبيدى ــ دار الفكر ــ بيروت • لبنان •

٧ ــ أمالى ابن الشجرى أبى السعادات هبة الله بن حمزة العلوى • تحقيق د• محمود الطناحى ــ مكتبة الخانجى القاهرة ط أولى ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٢م •

٨ ــ أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك لابن هشام ت/ عبد المتعال الصعيدى طبع ونشر مكتبة الآداب ومطبعتها ، والطبعة النموذجية بالقاهرة •

٩ ــ الايضاح فى علل النحو لأبى القاسم الزجاجى تحقيق د٠ مازن المبارك ٠ دار العروبة القاهرة ١٣٧٨هـ ــ ١٩٥٩م ٠

١٠ ــ البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى ٠ مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨هـ ٠

١١ ــ التبصرة والتذكرة للصيمرى ٠ تحقيق د٠ فتحى أحمد مصطفى ٠ نشر مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى ط أولى ١٩٨٢م ٠

١٢ ــ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى مطبعة احياء التراث العربى مصطفى البابى الحلبى القاهرة ٠

١٣ ــ توضيح المقاصد والمسالك الى ألفية ابن مالك للمرادى المعروف بابن أم قاسم تحقيق د٠ عبد الرحمن على سليمان ط أولى ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ٠

١٤ ــ التبيان فى اعراب القرآن لأبى البقاء العكبرى ٠ المكتبة التوفيقية مصر ٠

١٥ ــ الجنى الدانى فى حروف المعانى للحسن بن أم قاسم المرادى ت د٠ فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ٠ دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٢م ٠

١٦ ــ حاشية العلامة الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك مطبعة الحلبى ٠

١٧ ــ حاشية الشيخ يس العليمى على التصريح دار احياء التراث العربى ــ الحلبى ٠

١٨ ــ خزانة الأدب ، ولب لباب اسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادى ط بولاق ٠

١٩ ــ الدر المصون فى لطائف الكتاب المكنون للسمين الحلبى تحقيق د٠ الخراط ٠ دار القلم دمشق ٠

٢٠ ــ الدرر اللوامع شرح جمع الجوامع فى النحو لأحمد بن أمين الشنقيطى ٠ دار المعرفة ٠ بيروت ٠

٢١ ــ ديوان أبى دؤاد الأيادى (ضمن كتاب « دراسات فى الأدب العربى ») تأليف : جوستاف فون تحقيق د٠ احسان عباس ٠ بيروت ١٩٥٩م ٠

٢٢ ــ رصف المبانى فى حروف المعانى للمالقى تحقيق د٠ أحمد محمد الخراط ٠ دمشق ١٩٧٥م ٠

٢٣ ــ السيرة النبوية لابن اسحاق رواية وتهذيب ابن هشام تحقيق مصطفى السقا وآخرين ٠ مطبعة البابى الحلبى القاهرة ١٣٧٥هـ

٢٤ ــ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم بدر الدين تحقيق د٠ محمد السيد عبد الحميد دار الجيل ٠ بيروت ٠

٢٥ ــ شرح ألفية ابن مالك لأبى الحسن الأشمونى ــ احياء التراث العربى ، مصطفى البابى الحلبى القاهرة ٠

٢٦ ــ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ــ المكتبة العصرية ــ صيدا بيروت ١٤٠٩هـ ــ ١٩٨٨م

٢٧ ــ شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د٠ عبد الرحمن السيد ود٠ بدوى المختون دار هجر مصر ٠

٢٨ ــ شرح ديوان المتنبى صنعة عبد الرحمن البرقوقي • المكتبة التجارية الكبرى القاهرة •

٢٩ ــ شرح شذور الذهب من كلام العرب لابن هشام ت/ محمد محى الدين عبد الحميد •

٣٠ ــ شرح شواهد المغنى لجلال الدين السيوطى • لجنة التراث العربى القاهرة •

٣١ ــ شرح عيون الاعراب للامام أبى الحسن على بن فضال المجاشعى تحقيق د• عبد الفتاح سليم دار المعارف مصر ط أولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م •

٣٢ ــ شرح كافية ابن الحاجب للرضى الاستراباذى • دار الكتب العلمية بيروت •

٣٣ ــ شرح المفصل لابن يعيش مكتبة المتنبى •

٣٤ ــ شعر النابغة الجعدى تحقيق عبد العزيز رباح • المكتب الاسلامى دمشق •

٣٥ ــ شواهد العينى (المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين العينى على حاشية الخزانة بولاق ١٢٩٩هـ •

٣٦ ــ طبقات النحويين واللغويين للزبيدى تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم دار المعارف مصر ١٣٩٢هـ ــ ١٩٧٣م •

٣٧ ــ المقتصد فى شرح الايضاح عبد القاهر الجرجانى تحقيق د• كاظم مرجان وزارة الثقافة والاعلام العراقية • بغداد ١٩٨٢م •

٣٨ ــ المقتضب لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة عالم الكتب بيروت •

٣٩ ــ المقرب لابن عصفور الاشبيلى تحقيق د• أحمد عبد الستار الجوارى وآخر بغداد ١٩٧٢م •

٤٠ ــ الكامل فى قواعد العربية نحوها وصرفها د• صفوت مرسى •

٤١ ــ الكتاب لأبى بشر عمرو بن قنبر سيبويه تحقيق • عبد السلام محمد هارون الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٨٥هـ ــ ١٩٦٦م •

٤٢ ــ الكشاف لأبى القاسم جار الله الزمخشرى الخوارزمى • دار عالم المعرفة •

٤٣ ــ « لا » واستعمالاتها فى القرآن الكريم د• على أحمد طلب • مطبعة دار الهلال بأسيوط ١٩٩٦م •

٤٤ ــ المشكل فى اعراب القرآن لمكى بن أبى طالب القيسى تحقيق ياسين محمد السواس • دار المأمون للتراث دمشق •

٤٥ ــ معانى القرآن لأبى زكريا الفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتى وآخرين دار الكتب المصرية ١٣٧٤هـ ــ ١٩٥٥م •

٤٦ ــ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد دار احياء التراث العربى ومطبعة المدنى بمصر •

٤٧ ــ همع الهوامع فى جمع الجوامع لجلال الدين السيوطى • دار المعرفة للطباعة والنشر • بيروت لبنان •